الشواهد الشعرية في كتب الحديث الأربعة عند الشيعة الإمامية

م.م.علي موسى عكلة الكعبي
كلية التربية- جامعة ميسان

المقدمة :لا يخفى أنه بعد استقراء كلام العرب، ودراسة مختلف تراكيبه وأساليبه، وتدوين أصول اللغة والنحو والصرف، كان للشعر النصيب الأوفر في الدراسات اللغوية والأدبية، ذلك لكون الملكة الإنسانيّة أقدر على حفظ الشعر لما يختزن من الوزن والقافية.

ومن هنا أصبحت الحاجة ماسّة إلى الشاهد الشعري لأغراض الاحتجاج اللغوي، فتوجّهت عناية علماء العربية إلى دراسة النصوص الشعرية وحفظها وشرحها ونقدها، ومن ثمّ الاستدلال بها على صحّة قواعد اللغة والنحو والصرف ومعرفة شواذّها، كما عنوا بمعرفة اسم الشاعر وحدّدوا عصره، وناقشوا مدى صحّة نسبة الشعر إليه.

واعتنى به سائر المفسّرين والمحدّثين، لغرضٍ أجلّ وأسمى، إذ سخّروا طاقات اللغة العربية وآدابها– ويأتي الشعر في طليعتها– لخدمة النصّ الديني المقدّس.

وقد اشتهر عن ابن عباس ﷺ كثرة استشهاده بشعر العرب، فإذا سئل عن شيءٍ من القرآن الكريم أنشد فيه شعراً، وكان يقول: «إذا قرأتم شيئاً من كتاب اللّه فلم تعرفوه، فاطلبوه في أشعار العرب، فإنّ الشعر ديوان العرب[1]».

[1] العمدة: ١/ ٩٠ – ٩١.

وبالنظر للأهمية التي تحظى بها الشواهد الشعرية في كتب الحديث، ولاسيما في المصادر التي تعدّ المعوّل في استنباط الأحكام، فقد حاولت دراستها في كتب الحديث الأربعة عند الشيعة الإمامية، في تمهيد، ومبحثين، وخاتمة.

تضمن التمهيد تعريفاً موجزاً بالكتب الأربعة ومؤلفيها، ومن ثمّ بيان لمعنى الشاهد لغة واصطلاحاً، ودائرة الاحتجاج اللغوي وأغراضه. وتناول المبحث الأول ما استدلّ به من الشواهد الشعرية لإثبات معاني الألفاظ. واشتمل المبحث الثاني على ما استدلّ به لإثبات صحّة استعمال لفظ أو تركيب.

على أني لا أدّعي الكمال في هذا العمل المتواضع، فما كان فيه من صواب فالفضل فيه لله ﷻ وحده، وما كان فيه من نقص فمردُّه إليّ، وحسبي أني بذلت جهدي، راجياً أن ينال الرضا والقبول عنده سبحانه، وأن ينفع به الأخوة المعنيين بمثل هذه الدراسة، ومنه سبحانه نستمد السداد والتوفيق.

التمهيد

الكتب الأربعة

ذكر الشيخ محمّد بن الحسن الحرّ العاملي صاحب (وسائل الشيعة) في آخر الفائدة الرابعة من خاتمة (وسائل الشيعة) أنه صنّف قدماء الشيعة الاثني عشرية المعاصرون للأئمّة (عليهم السلام) في الأحاديث المروية من طريق أهل البيت(عليهم السلام) المستمدّة من مدينة العلم النبوي ما يربو على ستة آلاف وستمائة كتاب، وكانوا يسمّونها الأصول [1].

وامتاز من بين تلك الكتب أربعمائة كتاب، عرفت عند الشيعة بالأُصول الأربعمائة[2]، وقد استقرّ الأمر على اعتبارها والتعويل عليها والاحتفاظ بها حتى بقي بعضها إلى يومنا هذا متداولاً بين أيدي الناس، وكانت تشكّل المراجع الأوّلية لمجاميع

---

[1] ينظر: وسائل الشيعة:٣٠/ ١٦٥، وأعيان الشيعة: ١/ ١٤٠.

[2] ينظر: أعيان الشيعة:١/١٤٠، والذريعة:٢/١٢٥–١٦٧، ودائرة المعارف الإسلامية:٥/ ٣٢.

الحديث، وقد دوّنت على وفق ترتيب أبواب الفقه في الكتب الأربعة المجموعة منذ أوائل المائة الرابعة إلى أواسط المائة الخامسة، وهي:

١- الكافي / لأبي جعفر، محمّد بن يعقوب الكليني (ت٣٢٩هـ) [١].

٢- من لا يحضره الفقيه / لأبي جعفر، محمّد بن علي بن بابويه القمّي، المعروف بالشيخ الصدوق (ت٣٨١هـ) [٢].

٣- تهذيب الأحكام، و٤ - الاستبصار، و كلاهما للشيخ أبي جعفر محمّد بن الحسن الطوسي(ت٤٦٠هـ) [٣]. وهي تعدّ خلاصة آثار آل البيت المعصومين(عليهم

---

[١] محمد بن يعقوب بن إسحاق، أبو جعفر الكليني، كان شيخ الأمامية بالري وبغداد، ثقة في الحديث، عارفاً بالأخبار، صنف كتاب الكافي في عشرين سنة، وهو يشتمل على ثلاثين كتاباً، وله أيضاً: كتاب الرد على القرامطة، ورسائل الأئمة (عليهم السلام)، وتعبير الرؤيا، والرجال، وما قيل في الأئمة (عليهم السلام) من الشعر. مات ببغداد سنة (٣٢٩هـ)، وقيل: (٣٢٨ هـ). ينظر: الرجال للنجاشي: ٣٧٧، والفهرست للشيخ الطوسي:٢١٠/ الترجمة ٦٠٢، ورجال ابن داود: ١٨٧/ الترجمة ١٥٣٨، وخلاصة الأقوال: ٢٤٥/ الترجمة ٣٧.

[٢] محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي، أبو جعفر، كان جليلاً، حافظاً للأحاديث، بصيراً بالفقه والرجال، ناقدا للأخبار، ورد بغداد سنة ٣٥٥هـ، له نحو من ثلاثمائة مصنف، منها: كتاب التوحيد، وعلل الشرائع، وثواب الأعمال، وعقاب الأعمال، ومعاني الأخبار، ومصادقة الإخوان، والخصال، ونوادر الطب، والناسخ والمنسوخ. توفي بالري سنة (٣٨١هـ). ينظر: الرجال للنجاشي: ٣٨٩، والفهرست للشيخ الطوسي: ٢٣٧ الترجمة ٧١٠، وخلاصة الأقوال: ٢٤٨ الترجمة ٤٥.

[٣] محمد بن الحسن بن علي الطوسي، أبو جعفر، شيخ الطائفة، كان عارفاً بالأخبار والرجال والفقه والأصول والكلام والأدب، صنف في شتى علوم الإسلام، قدم العراق سنة(٤٠٨هـ) وتلمذ للشيخ المفيد (ت ٤١٣هـ). له مصنفات كثيرة منها: النهاية في مجرد الفقه والفتاوى، والمفصح في الإمامة، والعدة في أصول الفقه، والرجال، والفهرست، والمبسوط في الفقه، ومصباح المتهجد، والاقتصاد فيما يجب على العباد، واختيار الرجال، والتبيان في

السلام) وعيبة سننهم القائمة، وحجّة المتفقّهين عصوراً طويلة، ولا تزال موصولة الإسناد والرواية مع تغيّر الزمان وتبدّل الدهور.

وقد تعدّدت جوانب البحث في هذه الكتب روايةً وشرحاً وترجمةً واختصاراً وتحقيقاً وضبطاً، فضلاً عن تعديل الرواة الواقعة في إسنادها، وتحقيق تواريخ الرجال وطبقاتهم، ومتابعة أسانيدها، وما إلى ذلك من دراسات مختلفة وحقول معرفية متنوعة.

ولم تحظ الكتب الأربعة بما تستحقّه من دراسة الجوانب الأدبية واللغوية والبلاغية والنحوية الوفيرة فيها إلى اليوم، ولو توجّهت عناية العلماء والمختصين الى هذه الحقول المعرفية، وأدخلوها في دائرة البحث والدراسة، لوجدوا مجالاً خصباً لمثل هذه الدراسات، ممّا يسلّط الضوء على كثير من المعالم الخفية في هذا التراث العريق.

والشعر كونه أحد عناصر الرواية في الكتب الأربعة، وبالنظر لأهميّة الشاهد الشعري في التفسير والحديث ومدخليّته في مختلف فروع العلم، فدراسته في الكتب الأربعة تشكّل خطوة مهمّة تفتح الطريق أمام آفاق الدراسات اللغوية المعمّقة، وتكشف عن طريقة أئمتنا وأصحابهم وعلمائنا المتقدّمين في التعامل مع النصّ الشعري وطريقة الإفادة منه، ومنهجهم في الاستشهاد اللغوي.

هذا فضلاً عن كون دراسة النصوص الشعرية في أمثال هذه الكتب تشكّل مادّة أساسية يستعين بها الباحث والمحقّق في ضبط الأشعار وتحقيق نسبتها وشرحها وتخريجها، ممّا يعود بالخير الوفير على دراسة الأحاديث المشتملة على تلك النصوص الشعرية، وذلك من خلال الوقوف على الأغراض العلمية والمناسبات

تفسير القرآن. توفّي في النجف سنة(٤٦٠هـ). ينظر: الفهرست للشيخ الطوسي: ٢٤٠ الترجمة ٧١٤، ورجال ابن داود:١٦٩/ الترجمة ١٣٥٥، وخلاصة الأقوال: ٢٤٩ الترجمة٤٧.

المختلفة التي استدعت وجود مثل هذا النمط من الأحاديث الشريفة في الكتب الأربعة.

الشاهد لغة واصطلاحاً

الشاهد في اللغة: اسم فاعل من الشهادة. والشهادة: الخبَر القاطع. يقال: شَهِد الرجل على كذا، أي أخبر بما رأى، وأقرّ بما علم. والمشاهدة: المعاينة، أي مجموع ما يدرك بالحسّ. ويقال: أشهده على كذا: جعله يشهد عليه. وشَهِد له بكذا شَهادةً: أي أدَّى ما عنده من الشهادة، فهو شاهِدٌ. والشاهد أيضاً: الدليل، والشهادة: البيّنة، وأَشْهَدْتُهُ على كذا فَشَهِدَ عليه: أي صار شاهِداً عليه. واسْتَشْهَدْتُ فلاناً: سألْتُه أن يشْهَدَ. وشَهِدَهُ شُهوداً، أي حَضَرَه، فهو شاهدٌ [1].

الشاهد في الاصطلاح: ما ثبت من الفصحاء الموثوق بعربيتهم[2]. فهو كلام عربي موثوق بفصاحته، شعراً كان أو نثراً، لإثبات قاعدة أو صحة استعمال لفظة أو تركيب[3].

أغراض الاحتجاج

يتبين مما تقدم أن للاحتجاج اللغوي غرضين:

الأوّل: معنوي، يتعلّق بإثبات معنى كلمة ما، وما يتبع ذلك من قواعد بلاغيّة في علم المعاني والبيان والبديع.

والثاني: لفظي، وذلك لإثبات صحّة استعمال لفظ أو تركيب، وما يتبع ذلك من قواعد في علم اللغة والنحو والصرف.

---

[1] ينظر: الصحاح –شهد–:٢/ ٤٩٤، لسان العرب–شهد–:٣/ ٢٣٩، المعجم الوسيط –شهد–:١/ ١٠٣٢.

[2] الاقتراح في علم أصول النحو:١٣.

[3] ينظر: من تاريخ النحو: ١٧، والنحو العربي مذاهبه وتيسيره: ٢٤، والمعجم المفصّل:٢/ ٧٢٧.

وقد شدّد علماء اللغة والنحو في شروط قبول الشاهد اللغوي للغرض الأخير من الاحتجاج، فلم يجوّزوا الاستشهاد على اللغة والصرف والنحو إلا بكلام من يوثق بفصاحته من العرب، وحدّدوا ذلك في عصر معيّن وقبائل معيّنة تقع في ضمن دائرة الاحتجاج[١].

أمّا الغرض الأول من الاحتجاج اللغوي، فقد جوّزوا الاستشهاد عليه بكلام المولدين وسواهم من المتأخّرين عن عصر الاحتجاج[٢]، فقد احتجّ المبرد بشعر أبي تمام (ت٢٣١هـ)، واحتجّ ابن جني بشعر المتنبّي (ت٣٥٤هـ) ، وقال: « إنّ المعاني يتناهبها المولدون كما يتناهبها المتقدّمون» [٣]؛ واستشهد الزمخشري بشعر المتنبّي والبحتري (ت٢٨٤هـ)، وأبي نؤاس (ت١٩٨هـ)، وأبي العلاء المعري (ت٤٤٩هـ)[٤]، واستشهد السيد المرتضى بشعر ابن الرومي (ت٢٨٣ هـ) في (الانتصار) [٥]، وتابعه الشيخ الطوسي في (تحريم الفقاع) [٦].

دائرة الاحتجاج اللغوي

جعل علماء اللغة حدوداً زمانية ومكانية لقبول الشاهد اللغوي متوخّين بذلك السلامة في لغة المحتجّ به وعدم تطرّق الفساد إليها، كي تتاح لهم فرصة التمييز بين الدخيل والأصيل، والمشهور والشاذّ، والمستعمل والمهمل.

فمن حيث الدائرة الزمانية، لم يقبلوا من الشواهد الشعرية والنثرية إلا ما كان واقعاً في العصر الجاهلي إلى منتصف القرن الثاني الهجري، وفي ضوء ذلك قسّموا الشعراء على طبقات أربع تخضع للترتيب الزماني، وهي:

---

[١] ينظر: المزهر في علوم اللغة:١٦٨/١، الاقتراح في علم أصول النحو:١٩-٢٠.

[٢] ينظر: خزانة الأدب:١/ ٥.

[٣] الخصائص:١/ ٢٤.

[٤] ينظر: الكشّاف:١/ ٧٧ و٨٣ و١١٣ و١٣٨ و١٧٢ و:٤/ ٦٨١.

[٥] ينظر: الانتصار: ١٩٩.

[٦] ينظر: تحريم الفقاع (ضمن الرسائل العشر): ٢٥٧.

الأولى: طبقة الشعراء الجاهليين، كامرئ القيس والأعشى وغيرهما ممّن ماتوا قبل ظهور الإسلام.

الثانية: طبقة المخضرمين، وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، كلبيد وحسّان.

الثالثة: طبقة الإسلاميين المتقدّمين، وهم الذين كانوا في صدر الإسلام كجرير (ت١١١هـ) والفرزدق (ت١١٠هـ).

الرابعة: طبقة المولدين أو المُحْدثين، وهم الذين جاءوا بعد الطبقة الثالثة كبشّار بن برد (ت١٦٧هـ) وأبي نؤاس (ت١٩٥هـ) [١].

فأجمعوا على صحّة الاستشهاد بشعر الجاهليين والمخضرمين، واختلفوا في شعر الإسلاميين، فالأغلب على صحّة الاستشهاد بشعرهم حتى منتصف القرن الثاني الهجري، وجعلوا إبراهيم بن هَرْمة[٢] المتوفّى بعد سنة (١٥٠هـ) آخر شعراء الإسلاميين المحتجّ بشعرهم.

واقتصر بعض العلماء كأبي عمرو بن العلاء، وابن أبي إسحاق الحضرمي، على الأخذ من الجاهليين والمخضرمين دون غيرهم[٣].

أمّا الطبقة الرابعة من الشعراء فلا يُحتجّ بشعرهم للغرض اللفظي مطلقاً، وجعلوا بشّار بن برد (ت١٦٧هـ) أول المحدثين غير المحتجّ بشعرهم، وعلّلوا استشهاد سيبويه

---

[١] ينظر: العمدة: ١/ ٢٣٣، وخزانة الأدب:١/ ٦.

[٢] إبراهيم بن علي بن سلمة بن عامر بن هَرْمة الفهري، أبو إسحاق، من مخضرمي الدولتين الأموية والعبّاسية، توفّي نحو سنة ١٥٠هـ، وقيل: سنة ١٧٦هـ، قال الأصمعي: ختم الشعر بإبراهيم بن هَرْمة، وهو آخر الحجج، ينظر: الشعر والشعراء: ٥٠٩، والأغاني:٤/ ٣٦٧، وتاريخ بغداد:٦/ ١٢٧، والبداية والنهاية:١٠/ ١٧٥، والنجوم الزاهرة:٢/ ٨٤، وخزانة الأدب:١/ ٤٢٤، والأعلام للزركلي:١/ ٥٠، والذريعة:١/ ٣١٤.

[٣] ينظر: خزانة الأدب:١/ ٦.

ببعض شعر بشّار في (الكتاب) بالتزلّف إليه واتّقاء شرّ لسانه؛«لأنّه كان قد هجاه لتركه الاحتجاج بشعره» [١].

ومن حيث الدائرة المكانية، أو القبائل التي أخذوا عنها، فقد اختلفت درجاتها في الاحتجاج بحسب قربها أو بعدها من الاختلاط بالأمم المجاورة، فاعتمدوا كلام القبائل الواقعة في قلب جزيرة العرب، وردّوا كلام القبائل القريبة من السواحل، وفي الحواضر، وسكّان البراري، ممن كان يسكنُ أطرافَ بلادهم المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم.

وقد ذكر أبو نصر الفارابي أنّ أجود العرب انتقاءً للأفصح هم قريش، ويليهم قيس، وتميم، وأسد، وهذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين. وهؤلاء هم الذَين أُخذ عنهم، وعليهم اتُّكل في الغريب وفي الإعراب والتَّصْريف، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر القبائل.

وفي ضوء ما تقدم استثنوا القبائل القاطنة بجوار اليونان، كتغلب والنمر، والقبائل المجاورة لأهل مصر والقبط، كلخم وجذام، والقبائل المجاورة لأهل الشام، كقضاعة وغسّان وإياد، والقبائل المجاورة للنبط والفرس والهند والحبشة، كبكر وعبد القيس وأزد عُمان وأهل اليمن، والقبائل المخالطة لتجّار اليمن المقيمين عندهم، كبني حنيفة وسكّان اليمامة وثقيف وسكان الطائف وحاضرة الحجاز [٢].

على أنّ دائرة الاستشهاد تتّسع وتضيق بحسب مذاهب اللغة والنحو التي تبلورت في الحواضر الإسلامية، فأصحاب المذهب البصري شدّدوا كثيراً في رواية الأشعار والأمثال والخطب في ضمن الدائرة المشار إليها، واشترطوا في الشواهد المعتمدة لوضع القواعد أن تكون جارية على ألسنة العرب ومطردة الاستعمال في كلامهم بحيث تمثّل اللغة الفصحى خير تمثيل، وحينما يواجهون بعض النصوص التي تخالف قواعدهم، كانوا يرمونها بالشذوذ أو يتأوّلونها حتى تنطبق عليها قواعدهم.

---

[١] المصدر نفسه:١/ ٨.

[٢] ينظر: المزهر في علوم اللغة ١:/ ١٦٨، ومن تاريخ النحو: ٢٠ – ٢٢.

أمّا أقطاب المذهب الكوفي فقد اتّسعوا في الرواية عن جميع العرب بدواً وحضراً، واعتدّوا بأقوال المتحضّرين من العرب وأشعارهم ممّن سكن حواضر العراق، واعتمدوا كثيراً من الأشعار والأقوال التي وصفها البصريون بالشذوذ[١].

وتوسّع بعض أعلام المذهب البغداديّ في الأخذ والاستشهاد بأشعار من يوثق به من الطبقة الرابعة، فقد استشهد الزمخشري بشعر أبي تمام (ت٢٣١هـ) وقال: « هو وإن كان محدثاً لا يستشهد بشعره في اللغة، فهو من علماء العربية، فأجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه»[٢]، وذكر البغدادي أن الرضي الإسترآبادي استشهد بشعر أبي تمام في عدة مواضع من شرحه[٣].

الشواهد الشعرية في الكتب الأربعة

النصوص الشعرية في كتب الحديث الأربعة يبلغ مجموعها أربعة وعشرين نصّاً شعريّاً، على ما أحصيناه، منها أربعة وعشرون شاهداً في مجال الاحتجاج اللغوي، وقد استعملت في الأغراض اللفظية والمعنوية، وجرت على وفق منهج اللغويين، فشواهد الشيخ الطوسي في كتاب (تهذيب الأحكام) مثلاً لا تخرج عن دائرة الاستشهاد اللغوي التي حدّها النحاة واللغويون، وقد شدّد الشيخ في مقدّمة تفسيره (التبيان) على أن يكون الشاهد الشعري معلوماً وشائعاً بين أهل اللغة، ولاسيما في مجال التفسير حيث قال: «ومتى كان التأويل يحتاج إلى شاهدٍ من اللغة، فلا يقبل من الشاهد إلا ما كان معلوماً بين أهل اللغة شائعاً بينهم، وأمّا طريقة الآحاد من الروايات الشاردة والألفاظ النادرة، فإنّه لا يقطع بذلك، ولا يجعل شاهداً على كتاب اللّه» [٤].

ومن هنا فقد احتجّ الشيخ في (تهذيب الأحكام) بشعراء الطبقات الثلاث التي اتّفق النحاة على الاحتجاج بشعرهم، وبعض شواهده هي شواهد سيبويه والمشهورين

---

[١] ينظر: من تاريخ النحو: ٦٤-٧٠.

[٢] تفسير الكشّاف:١/ ٨٦.

[٣] ينظر: خزانة الأدب:١/ ٦.

[٤] التبيان في تفسير القرآن:١/ ٧.

من النحاة عينها، فاستشهد بشعر طفيل الغنوي، والنابغة الجعدي، وامرئ القيس، وعقيبة بن هبيرة الأسدي، وجرير، وساعدة بن جؤية الهذلي، وأعشى قيس، وكثير عزّة، والفرزدق.

والتزم مصنفو الكتب الأربعة وبعض أصحاب الأئمّة (عليهم السلام) بهذا الأسلوب حتى في موارد الاستشهاد للأغراض المعنوية التي يجوز فيها الاحتجاج بشعر المتأخّرين عن الطبقات الثلاث التي ذكرناها في أوّل البحث، فاستشهد الشيخ الكليني للغرض المعنوي بشعر أبي طالب، وشعر الزبرقان بن بدر، وشدّاد بن معاوية، واستشهد الشيخ الصدوق بشعر ذي الرمّة، وشعر النابغة الذبياني، واستشهد الشيخ الطوسي بشعر لقيط بن يعمر الإيادي، وأبي جندب الهذلي، واستشهد علي بن الريّان [1] بشعر تأبّط شراً.

منهج الدراسة

رتبت الشواهد الشعرية بعد إحصائها على وفق مبدأ التوافق المعنوي تجنباً للتكرار الذي لا مناص منه في حال ترتيبها بحسب القوافي، فجعلتها في مبحثين كما تقدم، وجمعت ما ائتلف منها تحت عنوان واحد، ورتبت الشواهد في كل عنوان على وفق ترتيب القوافي. جاعلاً البحث في كلّ شاهد شعري على النحو الآتي:

أ – ضبط البيت بالحركات بالقدر الذي يزيل اللبس عنه.

ب – بيان وزنه الشعري.

ج – إيراد ترجمة موجزة لقائله.

---

[1] علي بن الريان بن الصلت الأشعري، ثقة في الحديث، له عن أبي الحسن الزكي (عليه السلام) نسخة، وكان وكيلاً له، وله كتاب منثور الأحاديث. ينظر: رجال النجاشي : ٢٧٨، الفهرست:١٥٤ الترجمة ٣٨٦، ورجال ابن داود:١٨٣/ الترجمة ١٠١٥، وخلاصة الأقوال: ١٨٥ الترجمة٣٧.

د- تخريج البيت من الكتب الأربعة وغيرها، وقد جعلت المصادر التي أخذت منها النصوص الشعرية – وهي الكتب الأربعة – في المتن لغرض تمييزها، أمّا عدا الكتب الأربعة من المصادر التي وردت فيها الأبيات فقد جعلتها في الهوامش، وأشرت إلى الاختلاف في رواية الأبيات عند الضرورة.

هـ – شرح ما يلزم من الألفاظ الواردة في البيت.

و – بيان موضع الشاهد في الكتب الأربعة.

المبحث الأول: ما استدلّ به لغرض معنوي، ويتعلّق بإثبات معاني الألفاظ، ويشمل:

أولاً- معنى الوضوء لغةً، وفيه شاهد واحد:

مَسَامِيحُ الفِعَالِ ذَوُو أَنَاةٍ مَرَاجِيحٌ وأَوْجُهُهُم وِضَاءُ

الوزن: الوافر.

التخريج: تهذيب الأحكام ١: ١٤ / ٢٩ – باب الأحداث الموجبة للطهارة [١].

القائل: غير منسوب إلى قائل.

شرح الألفاظ: مساميح: جمع سَمح، وهو الجواد[٢]. والأناة: الحِلم والتوؤدة[٣]. ويقال: قوم مراجيح في الحلم: الواحد مِرجاح[٤]. ووِضاء: أي حِسان نِقاء[٥].

موضع الشاهد: قوله (وضاء)، واستدلّ به الشيخ الطوسي على أنّ الوضوء في اللغة مأخوذٌ من الوضاءة التي هي الحُسن، وذلك خلال تأويله بعض الأحاديث التي

---

[١] وينظر: أمالي المرتضى:١/ ٣٩٧، والزاهر في معاني كلمات الناس:١/ ٣٨.

[٢] لسان العرب-سمح-:٢/٤٨٩.

[٣] المصدر نفسه -أني-:١٤/٤٩.

[٤] معجم مقاييس اللغة- رجح-: ٢/٤٨٩.

[٥] لسان العرب-وضأ-:١/١٩٥.

ورد فيها لفظ الوُضُوء بمعنى غَسل الموضع، لا الوضوء بالمعنى الفقهي المعروف في الشريعة.

ثانياً- معنى الفرس القبّاء، وفيه شاهدٌ واحد:

تَنَصّبتْ حَولَه يوماً تُراقِبُهُ صُحْرٌ سَماحيجٌ في أحشائها قَبَبُ

الوزن: البسيط.

التخريج: من لا يحضره الفقيه ٤: ٢٦١ – باب النوادر[١].

القائل: ذو الرُّمّة، وهو غيلان بن عُقبة العدوي، من مضر، أبو الحارث، المعروف بذي الرُّمّة، عدّه الجمحي من فحول الطبقة الثانية من شعراء الإسلام في عصره. وقال أبو عمرو بن العلاء: فُتِح الشعر بامرئ القيس، وخُتِم بذي الرُّمّة، وكان مقيماً في البادية، ويحضر إلى اليمامة والبصرة كثيراً، وله ديوان شعر مطبوع في مجلّد ضخم، توفّي سنة ١١٧ هـ ، وقيل: سنة ١٠١ هـ في أصفهان، وقيل: في البادية[٢].

شرح الألفاظ: يصف في هذا البيت الحُمر الوحشية، فيقول: تنصّبت: أي وقفت حول الفحل[٣]. قال الشيخ الصدوق:« الصُحر: جمع أصحر، وهو الذي يضرب لونه إلى الحمرة، وهذا اللون يكون في الحمار الوحشي، والسماحيج: الطوال، واحدها: سمحج، والقَبب: الضُمر[٤]».

---

[١] وينظر: ديوان ذي الرُّمّة: ١٢.

[٢] ينظر: الشعر والشعراء: ٣٥٦، ووفيّات الأعيان:٤/ ١١ – ١٧، وشرح شواهد المُغني:١/ ١٤١ – ١٤٢، وخزانة الأدب:١/ ١٠٦ – ١١٠، ودائرة المعارف الإسلامية:٩/ ٣٩٢، والأعلام للزركلي:٥/ ١٢٤.

[٣] تاج العروس–نصب–:٢/٤٣٦.

[٤] من لا يحضره الفقيه٤: ٢٦١ – باب النوادر. وينظر: الصحاح – قبب –:١ /١٩٧، ولسان العرب– صحر–:٤/٤٤٤، وتاج العروس– سمحج–: ٣ /٤٠٦.

موضع الشاهد: قوله:(قَبَب) فقد أورده الشيخ الصدوق في بيانه لإحدى وصايا الرسول الأعظم (صلى الله عليه وآله) لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب(عليه السلام)، التي يقول فيها: «يا علي، العيش في ثلاثة: دار قوراء[١]، وجارية حسناء، وفرس قبّاء»[٢].

قال الشيخ الصدوق:« سمعت رجلاً من أهل المعرفة باللغة بالكوفة يقول: الفرس القبّاء: الضامرة البطن، يقال: فرس أقبّ وقبّاء؛ لأنّ الفرس يذكّر ويؤنّث، ويقال للأُنثى قباء لا غير (وأورد الشاهد) »[٣].

ثالثاً– معنى فراش العظم، وفيه شاهد واحد:

يَطِيرُ فُضاضاً بينها[٤] كُلُّ قَونَسٍ وَيَتْبَعُها منهم[٥] فَراشُ الحَواجِبِ

الوزن: الطويل.

التخريج: من لا يحضره الفقيه ٤: ١٢٣ / باب الشجاج وأسمائها، وتهذيب الأحكام ١٠: ٢٨٩ – باب ديّات الشجاج وكسر العظام والجنايات في الوجوه والرؤوس والأعضاء [٦].

القائل: النابغة الذُّبياني، وهو زياد بن معاوية بن ضَبَاب الذبياني الغَطَفاني المُضري، أبو أُمامة، شاعر جاهلي، من الطبقة الأُولى، من أهل الحجاز، كان

---

[١] يقال: دار قوراء: واسعة الجوف. كتاب العين– قور–: ٥ /٢٠٦.

[٢] الخصال: ١٢٦/ الحديث ١٢٢.

[٣] من لا يحضره الفقيه٤: ٢٦١ – باب النوادر.

[٤] في الديوان: بينهم.

[٥] في كتاب (من لا يحضره الفقيه): ويتبعهم منها.

[٦] وينظر: ديوان النابغة:١١، ولسان العرب – فضض–:٧/ ٢٠٦، و – فرش–:٦/ ٣٢٨.

يُعرَض عليه الشعر، ويحتكم إليه الشعراء، عاش عمراً طويلاً، وتوفّي نحو سنة (ق هـ ١٨) [١].

شرح الألفاظ: كل شيء كسرته وفرقته، فقد فضضته، وطارت عظامه فُضاضاً وفِضاضاً، إذا تطايرت عند الضرب[٢]. وقَوْنَسُ الفرس: ما بين أذنيه، وقيل : مقدم رأسه؛ أعلى الرأس، أو أعلى البيضة من الحديد[٣]. قال ابن السكّيت:« وفي الرأس الفَراش: وهو العظام الرقاق يركب بعضها بعضاً في أعالي الخياشيم، وكل عظم ضرب فطار منه عظام رقاق، فهي فَراش »[٤].موضع الشاهد: قوله: (فَراش الحواجب) وقد أورده الشيخ الصدوق والشيخ الطوسي عن كلام الأصمعي في بيان معاني الشِّجاج وكسر العظام، والذي قال فيه: «...ثمّ المُنَقِّلة: وهي التي يخرج منها فَراش العظام، وفَراش العظام: قشرة تكون على العظم دون اللحم، ومنه قول النابغة، (وأنشد عجز البيت) »[٥].

رابعاً– معنى الصمد، وفيه أربعة شواهد:

١– سِيرُوا جَميعاً بِنِصْفِ اللَّيلِ وَاعتمدوا ولا رَهِنيـــــة إلا ســـــيّدٌ صَـــــمَدُ[٦]

الوزن: البسيط.

التخريج: الكافي ١: ١٢٤ / ٢ – كتاب التوحيد – باب تأويل الصمد.

---

[١] ينظر: الأغاني:٩/ ١٥٤، والشعر والشعراء: ٨٧، وخزانة الأدب:١/ ٢٨٧ و٤٢٧ و:٤/ ٩٦.

[٢] لسان العرب – فضض–:٧/ ٢٠٦.

[٣] المصدر نفسه – قنس–:٦/ ١٨٣.

[٤] الكنز اللغوي: ١٦٨.

[٥] من لا يحضره الفقيه ٤: ١٢٣، تهذيب الأحكام ١٠: ٢٨٩.

[٦] لم يرد صدر البيت في الكافي، وأثبتناه من رواية القالي والقرطبي، وفي معجم البلدان وشعراء النصرانية: ساروا إلينا بنصف الليل فاحتملوا.

القائل: الزِّبْرقان بن بَدر بن امرئ القيس التميمي السعدي، واسمه حصين بن بدر. والزِّبْرقان لغةً ليلة خمس عشرة من الشهر. والزِّبْرقان: القمر، والزِّبْرقان: الذهب. ويقال: سمّي الزِّبْرقان به لصفرة وجهه، ويقال: إنما سمّي الزِّبْرقان لصفرة عمامته[١].

وهو صحابي، كان ينزل مع قومه في بادية البصرة، فوفد على النبيّ (صلى الله عليه وآله) هو وقومه، وكان أحد ساداتهم، فأسلموا سنة ٩هـ، فجعله النبي(صلى الله عليه وآله) على صدقات قومه، وكفّ بصره في آخر عمره، وتوفّي نحو سنة ٤٥هـ، وكان فصيحاً شاعراً[٢].

ونُسب البيت في الكافي إلى ابن الزبرقان، ولعله من تحريفات الرواة أو النساخ.

شرح الألفاظ: البيت من قصيدة قالها الشاعر حينما حمل صدقات قومه إلى أبي بكر، وقد روى بعض أبياتها ياقوت في (معجم البلدان) [٣]. ورهينة: اسم رجل، والذي في الكافي: رهيبة، ولم أجده في أعلام العرب، فأثبتّه وفقاً لما اتّفقت عليه مصادر تخريج البيت من غير الكتب الأربعة[٤]. قال الخليل: الصمد عن الحسن: الذي

---

[١] كتاب العين – زبرق– : ٥ /٢٥٥، غريب الحديث:١ /١٤٦، لسان العرب– زبرق: ١٠/ ١٣٧.

[٢] ينظر: زهر الآداب:١/ ٣٩، وجمهرة أنساب العرب: ٢١٨، وأُسد الغابة:٢/ ١٩٤، ولسان العرب– زبرق–:١٠/ ١٣٨، والإصابة:١/ ٥٤٣، وخزانة الأدب:٣/ ٢٠٧، وشعراء النصرانيّة:٢/ ٢٩، والأعلام للزركلي:٣/ ٤١، ومعجم الشعراء في لسان العرب: ١٦٥.

[٣] معجم البلدان – موضع (عتكان)– :٤/٩٣.

[٤] ينظر: مجاز القرآن:٢/ ٣١٦، وجامع البيان:٣٠/ ٢٢٤، والأمالي/ القالي:٢/ ٢٨٨، والتبيان في تفسير القرآن:١٠/ ٤٣١، والجامع لأحكام القرآن:٢٠/ ٢٤٥، ومجمع البيان:١/ ٨٥٧، ومعجم البلدان – موضع (عتكان)– :٤/٩٣، ومرآة العقول:٢/ ٦٣، وشعراء النصرانية:٢/ ٣٦.

أصمدت إليه الأمور، فلا يعتني فيها أحد غيره. وصمدت: قصدت. وفي العربية: الصمد السيد في قومه، ليس فوقه أحد، ولا يقضى أمر دونه[1].

موضع الشاهد: قوله (الصمد) أي المصمود إليه، أو المقصود في الحوائج، وقد استشهد به الشيخ الكليني في باب تأويل الصمد بعد حديث داود بن القاسم الجعفري، قال:« قلت لأبي جعفر الثاني(عليه السلام): جعلت فداك، وما الصمد؟ قال: المصمود إليه في القليل والكثير». وحديث جابر بن يزيد الجعفي، عن أبي جعفر الباقر(عليه السلام) – في حديث – قال(عليه السلام): «فهو واحد صمد قُدّوس، يعبده كلّ شيء، ويصمد إليه كلّ شيء، ووسع كلّ شيء علماً».

قال الشيخ الكليني:« فهذا هو المعنى الصحيح في تأويل الصمد، لا ما ذهب إليه المشبّهة أنّ تأويل الصمد المصمت الذي لا جوف له؛ لأنّ ذلك لا يكون إلا من صفة الجسم، واللّه جلّ ذكره متعالٍ عن ذلك، وهو أعظم وأجلّ من أن تقع الأوهام على صفته، أو تدرك كنه عظمته.

ولو كان تأويل الصمد في صفة اللّه عزّ وجلّ المصمت، لكان مخالفاً لقوله عزّ وجلّ: ﴿ليسَ كَمِثلِه شيء﴾[2]؛ لأنّ ذلك من صفة الأجسام المصمتة التي لا أجواف لها، مثل الحجر والحديد وسائر الأشياء المصمتة التي لا أجواف لها، تعالى اللّه عن ذلك علوّاً كبيراً».

إلى أن قال:« وهذا الذي قال(عليه السلام) أنّ الصمد هو السيد المصمود إليه، هو معنى صحيح موافق لقوله تعالى: ﴿ليسَ كَمِثلِه شيء﴾ والمصمود إليه: المقصود، في اللغة».

ثمّ أورد عدّة شواهد شعرية منها عجز هذا الشاهد، وقال:« ومثل هذا كثير، واللّه عزّ وجلّ هو السيّد الصمد الذي جميع الخلق من الجنّ والإنس إليه يصمدون في

---

[1] كتاب العين – صمد–: ٧ /١٠٤.

[2] سورة الشورى: ١١.

الحوائج، وإليه يلجأون عند الشدائد، ومنه يرجون الرخاء ودوام النعماء، ليدفع عنهم الشدائد[١]».

٢- عَلَوتُــهُ بحُســامٍ ثــمَّ قلــتُ لَــهُ خُــذْها حُــذيفَ فأنــتَ الســيِّدُ الصَّــمدُ

الوزن: البسيط.

التخريج: الكافي ١: ١٢٤ / ٢- كتاب التوحيد - باب تأويل الصمد.

القائل: في (الكافي): هو شدّاد بن معاوية في حُذيفة بن بدر، وشدّاد بن معاوية هو أبو عنترة الشاعر الجاهلي المشهور بشجاعته، وشدّاد أحد قادة بني عبس الفرسان في حرب داحس والغبراء التي كانت بين عبس وذبيان. أما حذيفة بن بدر الفزاري، فهو سيد بني فزارة ومرّة، الذي قادهما يوم النسار ويوم الجفار، وفي حرب داحس والغبراء، حتى قُتِل فيها يوم الهباءة[٢].

ونسب أبو بكر ابن الأنباري، وابن عبد ربه، والفيروزآبادي، ومحقّق صحاح الجوهري أحمد عبد الغفور العطّار، هذا البيت إلى عمرو بن الأسلع، وذكر ابن عبد ربه أنه قاتل حُذيفة بن بدر[٣] الوارد اسمه في الشاهد.

وذكر الجوهري والبكري أنّ قاتله قيس بن زهير العبسي في يوم الهباءة، وهي أرض ببلاد غطفان؛ قتله في جفر الهباءة، وهو مستنقع بها. أوفي ذات الإصاد، وهو موضع ماء بالهباءة[٤].

---

[١] الكافي١: ١٢٤.

[٢] ينظر: المحبر:٢٤٩.

[٣] ينظر: الزاهر في معاني كلمات الناس:١/ ٧٩، العقد الفريد:٦/ ٢٠، والصحاح:٢/ ٤٩٩، وبصائر ذوي التمييز:٣/ ٤٤٠.

[٤] ينظر: الصحاح - هبا-: ٦ /٢٥٣٢، ومعجم ما استعجم- ذات الإصاد-:١/١٦٢.

أمّا بقية المصادر التي ذكرت البيت، فلم تنسبه إلى أحد[1]، وذلك ممّا يقلّل احتمال الجزم بنسبة البيت إلى أحد الرجلين، فضلاً عن أنّ شدّاد بن معاوية كان أحد فرسان يوم الهباءة، الذي قُتل فيه حذيفة بن بدر الفزاري.

موضع الشاهد: قوله (الصمد) أي المصمود إليه، أو المقصود في الحوائج، وقد أورده الشيخ الكليني شاهداً على هذا المعنى المتحقّق في اللغة، والذي دلّت عليه أحاديث أهل البيت(عليهم السلام) في تفسير معنى الصمد.

٣- ما كُنتُ أحْسَبُ أنّ بيتاً ظاهِراً للّهِ في أكْنَافِ مَكّة يُصْمَدُ

الوزن: الكامل.

التخريج: الكافي ١: ١٢٤ / ٢ – كتاب التوحيد – باب تأويل الصمد.

القائل: نسبه الشيخ الكليني إلى بعض شعراء الجاهلية، ولم أجده.

شرح الألفاظ: الكنف والكنفة: ناحية الشيء، وناحيتا كل شيء كنفاه، والجمع: أكناف[2]. ويُصمد: يُقْصَد. يقال: صمده يصمده صمداً، وصمد إليه كلاهما: قصده[3].

موضع الشاهد: قوله (يُصمَد) وقد استشهد به الشيخ الكليني على المعنى المتقدم آنفاً.

٤- وبالجَمْرةِ القُصْوى إذا صَمَدُوا لَهَا يَؤمُّونَ رَضْخاً رأسَها بالجَنادلِ

---

[1] ينظر: الأمالي/ القالي:٢/ ٢٨٨، ومجمل اللغة:٣/ ٢٤١، ومعجم مقاييس اللغة:٣/٣١٠، والجامع لأحكام القرآن:٢٠/ ٢٤٥، ولسان العرب–صمد–:٣/ ٢٥٨، ومرآة العقول:٢/ ٦٣، وتاج العروس:٨/ ٢٩٥.

[2] لسان العرب–كنف–:٩/ ٣٠٨.

[3] المصدر نفسه – صمد–:٣/ ٢٥٨.

الوزن: الطويل.

التخريج: الكافي ١: ١٢٤ / ٢ – كتاب التوحيد – باب تأويل الصمد [١].

القائل: أبو طالب، عبد مناف بن عبد المطلب بن هاشم، والد علي (عليه السلام)، وعمّ النبي (صلى الله عليه وآله) وكافله ومربيه ومناصره. كان من أبطال بني هاشم ورؤسائهم، ومن الخطباء العقلاء الأباة . مولده ووفاته بمكة. له مجموع صغير بعنوان (ديوان شيخ الأباطح أبي طالب) [٢]، وللشيخ المفيد (محمد بن محمد بن النعمان) رسالة (إيمان أبي طالب). توفّي قبل الهجرة بثلاث سنين [٣].

شرح الألفاظ: الجمار: الأحجار الصغار، ومنه سميت جمار الحج للحصى التي ترمى بها الجمرة. والجمرة بمنى: موضع رمى الجمار. وفي الديوان: وبالجمرة الكبرى، بدلاً من وبالجمرة القصوى، والجمرة الكبرى: هي جمرة العقبة[٤]. ولعل المراد بالجمرة القصوى: البعيدة من منى، في مقابل الجمرة الدنيا: القريبة إليها[٥]. والأَمّ بالفتح: القصد. يقال: أمّه وأممه وتأممه، إذا قصده[٦]. ورضخته وأرضخته: إذا رميته بالحجارة[٧]. والجندل: الحجارة. وقيل: هو الحجر كلّه، الواحدة جندلة [١].

---

[١] البيت من قصيدته اللامية المعروفة، ينظر: شعر أبي طالب وأخباره: ٢٤، وديوان شيخ الأباطح:٤.

[٢] طبعته مكتبة نينوى الحديثة في طهران، وهو كتاب (شعر أبي طالب وأخباره) عينه، لأبي هفّان المهزمي (ت٢٥٧هـ) وقد نُشر في دار الثقافة– قم– إيران– بتحقيق قسم الدراسات الإسلامية في مؤسسة البعثة.

[٣] ينظر: طبقات ابن سعد:٤٢/١، وتاريخ الرسل والملوك:٢ /١٨١، وتاريخ اليعقوبي:١٩٩/١، والأعلام للزركلي:١٦٦/٤.

[٤] معجم ما استعجم – الجمرة –:٢/ ٣٩٢، لسان العرب – جمر–: ٤ /١٤٧.

[٥] ينظر: لسان العرب– دنا–: ١٤/ ٢٧٣.

[٦] الصحاح – أمم –: ٥/ ١٨٦٥.

[٧] المصدر نفسه – رضخ –:٤٢٢/١.

موضع الشاهد: قوله: (صمدوا لها) أي قصدوا لها، وقد استشهد به الشيخ الكليني على المعنى المتقدم آنفاً.

خامساً- معنى الشطر، وفيه شاهدان:

١- فَقد أظَلَّكُمُ مِنْ شَطْرِ ثَغْرِكُم هَولٌ لهُ ظُلَمٌ تَغْشَاكُمُ قِطَعا

الوزن: البسيط.

التخريج: تهذيب الأحكام ٢: ٤٢ - كتاب الصلاة - باب القبلة [٢].

القائل: لقيط بن يعمر بن خارجة الإيادي، شاعر جاهلي فحل، من أهل الحيرة، اتّصل بكسرى (سابور) ذي الأكتاف فقرّبه، ثمّ أنّه نقم عليه فقتله[٣].

شرح الألفاظ: الشطر: النحو، يقال: قصدت شطره: أي نحوه[٤]. والثغر: موضع المخافة من فروج البلدان[٥].

والبيت يصف فيه جيش كسرى، وهو من قصيدةٍ بعث بها الشاعر إلى قومه بني إياد ينذرهم أنّ كسرى وجّه جيشاً لغزوهم، وسقطت القصيدة في يدٍ أوصلتها إلى كسرى، فسخط عليه وقطع لسانه ثمّ قتله، والقصيدة من غرر الشعر العربي قبل الإسلام.

موضع الشاهد: قوله (شطر ثغركم) أي نحوه، وقد استشهد به الشيخ الطوسي ومن قبله الشيخ المفيد على أنّ المراد بالشطر في قوله تعالى: ﴿فولِّ وَجْهَك شطرَ

---

[١] لسان العرب - جندل -: ١٢٨/١١.

[٢] وينظر: الديوان:٨١، والتبيان في تفسير القرآن:٢/ ١٤، والجامع لأحكام القرآن:٢/ ١٥٩.

[٣] ينظر: الشعر والشعراء:١١٧، والأغاني:٢٢/ ٣٥٥، ومعجم ما استعجم:١/ ٧٢، والأعلام للزركلي:٥/ ٢٤٤.

[٤] الصحاح - شطر-:٦٩٧/٢، لسان العرب - شطر -: ٤٠٨/٤.

[٥] الصحاح - ثغر-:٦٠٥/٢.

المسجدِ الحرامِ﴾[1] هو النحو، قال: «فأوجب اللَّه تعالى بظاهر اللفظ التوجّه نحو المسجد الحرام لمن نأى عن المسجد الحرام، والمراد بالشطر هاهنا النحو، قال لقيط الإيادي، (وأنشد البيت) [2] ».

٢- أقـــولُ لأُمّ زِنبـــاعٍ أقـــريّ صُـدُورَ العِـيْسِ شَـطْرَ بنـي تَمـيمِ

الوزن: الوافر.

التخريج: تهذيب الأحكام ٢: ٤٢ – كتاب الصلاة – باب القبلة. والبيت يقع ضمن قصيدة يخاطب بها الشاعر امرأته أم زنباع ، وهي من بني كلب بن عوف، ذكر أبو الفرج أحد عشر بيتاً منها[3].

القائل: أبو جُندب القِرَدي الهُذلي، شاعر جاهلي، عُرف عنه الإباء الشديد والوفاء، وهو مع عشرة إخوة له – منهم أبو خِراش الهذلي – كلّهم شعراء دُهاة سراع لا يدركهم أحدٌ عَدْوَاً، وكان أبو جندب ذا شرّ وبأس، وكان قومه يسمّونه المشؤوم[4].

وفي (تهذيب الأحكام) نسب الشيخ الطوسي هذا البيت إلى هذيل، والظاهر أنه تحريف الهذلي.

شرح الألفاظ: الشطر: النحو والجهة[5].

موضع الشاهد: قوله: (شطر بني تميم) أي نحوهم، وقد استشهد به الشيخ الطوسي على المعنى المتقدم آنفاً نفسه.

سادساً– معنى خيوطة، وفيه شاهد واحد:

---

[1] سورة البقرة: ١٤٤ و ١٤٩ و١٥٠.

[2] تهذيب الأحكام ٢: ٤٢.

[3] ينظر: الأغاني:٢١/ ٢٢٤، وفيه: (أقيمي) بدلاً من (أقري).

[4] ينظر: المصدر نفسه:٢١/ ٢١٥ و٢٢٣ – ٢٢٦ في ترجمة أبي خراش.

[5] لسان العرب – شطر –: ٤٠٨/٤.

وأطْـوِي عَلـى الخُمـصِ الحوايـا كأنَّهـا خُيُوطـــةُ مـــارِيّ تُغَـــارُ وتُفْتَـــلُ

الوزن: الطويل.

التخريج: الكافي ٣: ٣٣١ / ٧ – كتاب الصلاة – باب ما يسجد عليه وما يكره، تهذيب الأحكام ٢: ٣٠٦ / ١٢٣٨ – كتاب الصلاة – باب كيفيّة الصلاة وصفتها والمفروض من ذلك والمسنون[١].

القائل: تأبّط شرّاً، وهو ثابت بن جابر بن سفيان الفهمي[٢]، أبو زهير، من مضر، شاعر عدّاء، من فتّاك العرب في الجاهلية، كان من أهل تهامة، مات مقتولاً نحو سنة ٨٠ قبل الهجرة، وسمّي تأبّط شراً لأنّه أخذ سيفاً أو سكيناً تحت إبطه وخرج، فسئلت أُمّه عنه، فقالت: تأبّط شراً وخرج. وقيل: لأنّه كان يتأبّط أشياء مخيفة كالأفاعي والغول والسلاح وغيرها[٣].

شرح الألفاظ: يقال: فلان يطوي البلاد، أي: يقطعها بلداً عن بلد. والطَّوى: الجوع، وقد طَوِيَ يَطْوَى بالكسر طَوًى وطِوًى: خَمُصَ من الجوعِ[٤]، والخمص: خماصة البطن، وهو دقة خلقته، والخمص أيضاً: خلاء البطن من الطعام[٥]. والحوايا: الأمعاء[٦]. والخُيوطة: جمع خيط، ويجمع على أَخْياط وخُيوط، مثل: فَحْلٍ وفُحولٍ وفُحولةٍ، زادوا الهاء لتأنيث الجمع، وأَنشد ابن بري لابن مقبل:

---

[١] لم أجده في ديوان الشاعر، جمع وتحقيق وشرح: علي ذو الفقار شاكر.

[٢] وفي الكافي: العدواني.

[٣] أسماء المغتالين: ٢١٥ ضمن الجزء الثاني من نوادر المخطوطات، والشعر والشعراء: ١٩٧، والأغاني:٢١/ ١٢٧– ١٧٣، وشرح شواهد المغني:١/ ٥١ – ٥٢، والأعلام للزركلي:٢/ ٩٧.

[٤] كتاب العين– طوى–:٧/ ٤٦٥، الصحاح – طوى–: ٦ /٢٤١٥.

[٥] كتاب العين– خمص–:٤/ ١٩١.

[٦] المصدر نفسه – حوي–:٣/ ٣١٨.

قَرِيســـاً ومَغْشِـــيّاً عليـــه كأَنَّـــه خُيوطـــةُ مـــارِيٍّ لَـــواهُنَّ فاتِلُـــهْ[1]

والماريّ: كساء صغير له خطوط مرسلة، وأيضاً: إزار من الصوف المخطّط، والثوب الخلق[2]. ويقال: أغار الحبل إغارة وغارة: إذا شد فتله[3].

موضع الشاهد: قوله: (خيوطة) وقد استشهد به علي بن الريان على أنّ هذا اللفظ الوارد في حديث الإمام أبي جعفر(عليه السلام) مستعمل في العربية، ومعهود في ألفاظها، فقد روى سهل بن زياد، عن علي بن الريّان، قال:« كتب بعض أصحابنا إلى أبي جعفر(عليه السلام) بيد إبراهيم بن عقبة، يسأله عن الصلاة على الخُمْرة المدنية، فكتب: صلِّ فيها ما كان معمولاً بخيوطةٍ، ولا تصلّ على ما كان معمولاً بسيورةٍ. قال: فتوقّف أصحابنا، فأنشدتهم بيت شعر لتأبّط شراً... (وأنشد عجز الشاهد) [4]».

المبحث الثاني: ما استدلّ به لغرض لفظي، لإثبات صحّة استعمال لفظ أو تركيب ، ويشمل:

أولاً- استعمال (إلى) بمعنى (مع) ، وفيه شاهدان:

١- لـهُ كَفَـلٌ كالـدَّعْصِ لَبّـدَهُ النَّـدى إلـــى حـــارِكٍ مثـــلِ الرّتـــاج المضَـــبّبِ

الوزن: الطويل.

---

[1] لسان العرب – خيط-: ٢٩٨/٧.

[2] تاج العروس- مرا-: ١٨٤/٢٠. والذي في آخر حديث الكافي وتهذيب الأحكام: (وماري كان رجلاً حبّالاً يفتل الخيوط) ولم أجده في مصادر الرجال.

[3] لسان العرب – غور-: ٣٨/٥.

[4] الكافي٣: ٣٣١، تهذيب الأحكام ٢: ٣٠٦.

التخريج: تهذيب الأحكام ١: ٥٧ – باب صفة الوضوء [١].

القائل: امرؤ القيس بن حُجر بن الحارث الكندي، أشهر شعراء العرب، أصله من اليمن، ومولده بنجد، وقيل: باليمن، ويعدّ من الطبقة الأولى، ومن أوّل أصحاب المعلّقات، واختلف المؤرّخون في اسمه، فقيل: حُندج، وقيل: مليكة، وقيل: عَديّ، وكان أبوه ملك أسد وغطفان، وأمّه أخت المهلهل الشاعر، وهو الذي لقّنه مبادئ الشعر مذ كان غلاماً، وقيل: توفّي امرؤ القيس قبل الهجرة بنحو ثمانين سنة[٢].

شرح الألفاظ: البيت في وصف الفرس، والكَفَل بالتحريك: العجز [٣].

قال الطريحي في بيان غريب البيت:« الدِّعص بالكسر: القطعة المستديرة من الرمل، أراد ضخامة مقعده وصلابته وثقله كالدِّعص المُلبّد بالنداوة، وهذا المذكور متّصل بحارك مثل الرِّتاج المُضبّب: أي مثل الباب الذي له ضِباب تشُدّ بعضه على بعض، والحارك من الفرس: فرع الكتفين»[٤].

موضع الشاهد: قوله:(إلى حارك) وقد أراد الشاعر مع حارك، فأجرى (إلى) بمعنى (مع) [٥]، واستشهد به الشيخ الطوسي على أنّ (إلى) في قوله تعالى: ﴿فَاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ [٦] ليس المراد بها انتهاء الغاية، بل يُراد بها المعيّة، ما يدلّ على وجوب غسل المرافق.

---

[١] والبيت وارد في ديوان الشاعر، لكن في آخره: مثل الغَبيط المُدأّب. ينظر: ديوان امرئ القيس: ٦٧.

[٢] ينظر: الشعر والشعراء:٥٢، والأغاني:٩/ ٧٧، وشرح شواهد المغني:١/ ٢١ – ٢٦، وتهذيب تاريخ دمشق:٣/ ١٠٧، ودائرة المعارف الإسلامية:٢/ ٦٢٢، والأعلام للزركلي:١/ ١١.

[٣] لسان العرب – كفل–: ٥٨٨/١١.

[٤] مجمع البحرين – دعص–: ٢ /٣٣ .

[٥] ينظر: مغني اللبيب:١/ ٧٥.

[٦] سورة المائدة: ٦.

قال الشيخ: «إنّ (إلى) قد تكون بمعنى الغاية، وقد تكون بمعنى (مع) ولها تصرّف كثير، واستعمالها ذلك ظاهر عند أهل اللغة[١]؛ قال تعالى:﴿وَلَا تَأْكُلُواْ أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾[٢]، أي مع أموالكم. وقال تعالى حاكياً عن عيسى(عليه السلام):﴿مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾[٣]، أي مع اللَّه. ويقال: فلان ولي الكوفة إلى البصرة. ولا يراد الغاية، بل المعنى فيه مع البصرة. ويقولون: فلان فعل كذا، وأقدم على كذا، هذا إلى ما فعله من كذا، أي مع ما فعله».

ثمّ استشهد بالبيت وقال: «وهذا أكثر من أن يحتاج إلى الإطناب فيه، وإذا ثبت أن (إلى) بمعنى (مع) دلّ على وجوب غسل المرافق أيضاً[٤]».

٢- ولوْح ذِراعينِ في مَنْكِبٍ[٥] إلى جُؤجؤٍ رَهِلِ المَنْكِبِ

الوزن: المتقارب.

التخريج: تهذيب الأحكام ١: ٥٧ – باب صفة الوضوء[٦].

القائل: النابغة الجعدي، وهو قيس بن عبد اللَّه بن عُدَس الجعدي العامري، أبو ليلى، وسمّي النابغة لأنّه أقام مدّة لا يقول الشعر ثمّ نبغ فقاله، وهو شاعر مخضرم، وكان ممن تفكّر في الجاهلية، فأنكر الخمر والسكر، وهجر الأوثان والأزلام، وكان

---

[١] ينظر: الجامع لأحكام القرآن:٦/ ٨٦، ومغني اللبيب:١/ ١٠٤.

[٢] سورة النساء: ٤.

[٣] سورة آل عمران: ٥٢.

[٤] تهذيب الأحكام ١: ٥٧.

[٥] كذا في تهذيب الأحكام، وفي المصادر التخريج الأخرى: في بِركة. والبِركة من الفرس: الصدر. لسان العرب – برك –: ١٠/٣٩٧.

[٦] وينظر: أدب الكاتب:٤١٢، والكامل:٣/ ٢٦، والتبيان في تفسير القرآن:٣/ ٤٥١، والاقتضاب:٢/ ٢٦٣ و:٣/ ٣٨٥.

يذكر دين إبراهيم(عليه السلام) ويصوم ويستغفر، وأدرك النبي(صلى الله عليه وآله وسلم) ووفد عليه، وأنشده ودعا له، وكان من المعمّرين، فقد شهد صفّين مع علي(عليه السلام)، ثمّ سكن الكوفة، فسيّره معاوية إلى أصبهان مع أحد ولاته، فمات فيها مكفوفاً بعد أن جاوز المائة من عمره، وكانت وفاته سنة ٥٠هـ[١].

شرح الألفاظ: البيت من قصيدة للشاعر في وصف الفرس، وألواح الجسد: عظامه، وكل عظم عريض لوح[٢]. والمنكب: مجتمع رأس الكتف والعضد[٣]. والجؤجؤ: مجتمع رؤوس عظام الصدر[٤].

موضع الشاهد: قوله (إلى جؤجؤٍ) فقد أراد الشاعر مع جؤجؤٍ، فجعل (إلى) بمعنى (مع) واستشهد به الشيخ الطوسي للغرض المتقدم آنفاً.

ثانياً- التنازع، وفيه أربعة شواهد:

١- وكُمْتَــاً مُــدَمّاةً كــأنّ مُتُونهــا جَــرى فَوقَهــا فاسْتَشْــعَرَتْ لَــونَ مُــذْهَبِ

الوزن: الطويل.

التخريج: تهذيب الأحكام ١: ٧٤ – باب صفة الوضوء[٥].

القائل: طُفيل بن عَوف الغَنوي، من قيس عيلان، شاعر جاهلي فحل، من الشجعان، اشتهر بوصف الخيل، وربّما سُمّي طفيل الخيل لكثرة وصفه لها، ويسمّى أيضاً المُحبّر لتحسينه شعره، وقيل: لحسن وصفه للخيل. وقد عاصر النابغة

---

[١] ينظر: الشعر والشعراء:١٨١، والأغاني:٥/ ١، وأمالي المرتضى:١/ ٢٦٣، والإصابة:٣/ ٣٥٧، وشرح شواهد المغني:٢/ ٦١٤، والأعلام للزركلي:٥/ ٢٠٧.

[٢] لسان العرب– لوح –: ٢/٥٨٥.

[٣] المصدر نفسه – نكب –: ١/٧٧١.

[٤] تاج العروس–جأجأ–:١/١٢٢.

[٥] وينظر: ديوان طفيل الغنوي:٢٣، والمقتضب:٤/٧٥، والنكت في تفسير الكتاب:١/٢١٤، والإنصاف في مسائل الخلاف:١/ ٨٨.

الجعدي، وزهير بن أبي سلمى، ومات بعد مقتل هرم بن سنان، وذلك في نحو(١٣ ق هـ) [١].

شرح الألفاظ: الكُمت: جمع كُميت، وهو لون ليس بأشقر ولا أدهم، وقيل: الكُمتة لون بين السواد والحمرة، يكون في الخيل والإبل وغيرهما [٢]. والمدّمى الشديد الشقرة، ومن الخيل الشديد الحمرة شبه لون الدم، وكل شيء في لونه سواد وحمرة فهو مُدمّى، وكل أحمر شديد الحمرة فهو مُدمّى[٣]. والشعار: ما تحت الدثار من اللباس، وهو يلي شعر الجسد دون ما سواه من الثياب، واستشعره: لبسه، وأشعره غيره: ألبسه إياه [٤].

موضع الشاهد: قوله: (لونَ مُذهب) وقد استشهد به الشيخ الطوسي على أنّ الكلام إذا حصل فيه عاملان أحدهما قريب والآخر بعيد، فإعمال الأقرب (وهو العامل الثاني) أولى من إعمال الأبعد.

والبيت يدخل في باب التنازع، فقد تقدّم عاملان، وهما: قوله (جرى) وقوله (استشعرت) وتأخّر عنهما معمول واحد، وهو قوله (لونَ مذهب) وكلّ واحد من هذين العاملين يطلب هذا المعمول، فالعامل الأوّل يطلبه فاعلاً، والعامل الثاني يطلبه مفعولاً، وقد أعمل الشاعر الثاني منهما، فنصب (لونَ مذهب) بالفعل(استشعرت)، وأضمر في (جرى) فاعلاً دلّ عليه (لون مذهب)، ولو أعمل الأوّل لرفع (لون مذهب) وأظهر ضمير المفعول في (استشعرت) فقال: فاستشعرته.

وإنّما أورده الشيخ الطوسي هذا الشاهد في معرض حديثه عن آية الوضوء، قوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ

---

[١] ينظر: الشعر والشعراء: ٣٠٠، وشرح شواهد المغني:١/ ٣٦٢، وخزانة الأدب:٩/ ٤٦، والأعلام للزركلي:٣/ ٢٢٨.

[٢] لسان العرب– كمت –:٢/٨١.

[٣] المصدر نفسه – دمي–:١٤/٢٧٠.

[٤] تاج العروس– شعر–: ٧ /٣٢.

وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾[1] ففي حال قراءة (وأرجلَكم) بالنصب، فأيّهما أولى: العطف على الوجوه، أم العطف على محلّ الرؤوس؟

يجيب الشيخ الطوسي بالقول:« عطف (الأرجل) على موضع (الرؤوس) أولى مع القراءة بالنصب؛ لأنّ نصب (الأرجل) لا يكون إلا على أحد الوجهين؛ إمّا بأن يعطف على (الأيدي) و(الوجوه) في الغسل، أو يعطف على موضع (الرؤوس) فينصب، ويكون حكمها المسح، وعطفها على موضع (الرؤوس) أولى؛ وذلك أنّ الكلام إذا حصل فيه عاملان أحدهما قريب والآخر بعيد، فإعمال الأقرب أولى من إعمال الأبعد، وقد نصّ أهل العربية على هذا[2]، فقالوا: إذا قال القائل: أكرمني وأكرمت عبد اللَّه، وأكرمت وأكرمني عبد اللَّه، فحمل المذكور بعد الفعلين على الفعل الثاني أولى من حمله على الأوّل؛ لأنّ الثاني أقرب إليه.

وقد جاء القرآن وأكثر الشعر بإعمال الثاني، قال اللَّه تعالى: ﴿ وَأَنَّهُمْ ظَنُّواْ كَمَا ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَداً﴾ [3]؛ لأنّه لو أعمل الأوّل لقال: كما ظننتموه.

---

[1] سورة المائدة: ٦.

[2] نصّ جمهور البصريين من النحاة على أنّ الثاني أولى بالمعمول، للنقل والقياس، أمّا النقل فقد ورد كثيراً في القرآن الكريم وفي المنظوم والمنثور من كلام العرب، وأمّا القياس فلأسباب ثلاثة؛ أوّلاً: أنّ الفعل الثاني أقرب إلى المعمول من الأوّل، وليس في إعماله من دون الأوّل نقص معنىً، فكان إعماله أولى. ثانياً: أنّه يلزم من إعمال الأوّل منهما الفصل بين العامل وهو المتقدّم، ومعموله –وهو الاسم الظاهر– بأجنبي من العامل، وهو ذلك العامل الثاني، وهذا خلاف الأصل. ثالثاً: أنّه يلزم على إعمال الأوّل في لفظ المعمول أن تعطف على الجملة الأولى – وهي جملة العامل الأوّل مع معموله – قبل تمامها، والعطف قبل تمام المعطوف عليه خلاف الأصل أيضاً. والمسألة خلافية بين نحاة الكوفة والبصرة، ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف:١/ ٩٢، وشرح ابن عقيل على الألفية:١/ ٥٤٨.

[3] سورة الجن: ٧.

وقال:﴿ءَاتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْراً﴾ [١]، ولو أعمل الأوّل لقال: أُفرغه. وقال:﴿هَآؤُمُ اقْرَءُواْ كِتَابِيَهْ﴾ [٢]، ولو أعمل الأوّل لقال: هاؤم اقرءوه كتابيه... إلى أن قال: وممّا أعمل فيه الثاني قول الشاعر: (وأورد الشاهد) ثمّ قال: ولو أعمل الأوّل لرفع (لون) وفي الرواية منصوب» [٣].

٢- وَلَو أنّ مَا أسْعى لأدْنى مَعِيشةٍ كَفَاني ولم أطْلُبْ قَلِيلٌ مِن المالِ

الوزن: الطويل.

التخريج: تهذيب الأحكام ١: ٧٤ / ١٨٧ - باب صفة الوضوء [٤].

القائل: امرؤ القيس.

موضع الشاهد: قوله: (كفاني ولم أطلب قليلٌ) وقد استشهد به نحاة الكوفة على أنّه إذا تنازع عاملان معمولاً واحداً، فإعمال الأوّل أولى لتقدّمه، وفي هذا البيت تنازعَ (كفاني) و(أطلب) معمولاً واحداً، وهو قوله (قليل)، فأعمل الشاعر الفعل الأوّل، ولو أعمل الثاني لنصب (قليل).

وقد أجمع جمهور النحاة على أنّ هذا البيت ليس من باب التنازع[٥]؛ ذلك لأنّ شرط صحّة التنازع هو أن يكون كلّ واحدٍ من العاملين طالباً المعمول مع صحّة

---

[١] سورة الكهف: ٩٦.

[٢] سورة الحاقّة: ١٩.

[٣] تهذيب الأحكام ١: ٧٤، وينظر : النكت في تفسير الكتاب:١/ ٢١١.

[٤] وينظر: ديوان امرئ القيس:١٤٥، والخصائص:٢/ ٣٨٧، والتبيان في تفسير القرآن:٣/ ٤٥٥، والنكت في تفسير الكتاب:١/ ٢١٥، والإنصاف:١/ ٨٤ و ٩٢، ومغني اللبيب:١/ ٣٣٨ و٣٥٦، و:٢/٦٦٠، وشرح شواهد المغني:١/ ٣٤٢، و:٢/ ٦٤٢، وخزانة الأدب:١/ ٣٢٧.

[٥] تنظر مصادر النحو في الإحالة المتقدمة.

المعنى على فرض عمل أيّهما فيه، وفي هذا البيت لا يتمّ الشرط، لاختلاف مطلوب العاملين، فإنّ (كفاني) طالب القليل، و(أطلب) طالب مفعولاً محذوفاً يدلّ عليه قوله في البيت الذي بعده:

ولكنّمـــا أســـعى لمجـــدٍ مؤثّـــل وقـــد يـــدرك المجـــد المؤثّـــل أمثـــالي

ومعنى البيت: ولو ثبت كون سعيي لأدنى معيشة لكفاني قليل من المال، ولم أطلب الملك. وهو معنى صحيح، ولو جعلنا البيت من باب التنازع لكان المعنى: ولو ثبت كون سعيي لأدنى معيشة لكفاني قليل من المال، ولم أطلب ذلك القليل، وهو معنى متناقض بعيد عن مراد الشاعر.

وقد استدل به الشيخ الطوسي للردّ على مذهب الكوفيين القائلين بإعمال الأوّل، قال الشيخ:« فأمّا قول امرئ القيس...فأوّل ما فيه: أنّه شاذّ وخارج عن بابه، ولا حكم على الشاذّ. والثاني: إنّما رفع لأنّه لم يجعل القليل مطلوباً، وإنّما كان المطلوب عنده الملك، وجعل القليل كافياً، ولو لم يُرِد هذا ونصب فسد المعنى[1]».

٣- قضَـى كـلُّ ذي ديـنٍ فـوفّى غَريمـهُ وعَـــزّة ممطُـــولٌ مُعنّـــىً غَريمُهـــا

الوزن: الطويل.

التخريج: تهذيب الأحكام١: ٧٣ / ١٨٧ – باب صفة الوضوء [2].

القائل: كُثيّر بن عبد الرحمن بن الأسود بن عامر الخزاعي، أبو صخر، المعروف بكثير عَزّة، وهي صاحبته عزّة بنت جميل الضَّمرية، وكان مولعاً بها، عفيفاً في حبّه لها، وفد على عبد الملك بن مروان وعمر بن عبد العزيز، وكانا يعظّمانه

[1] تهذيب الأحكام ١: ٧٤.

[2] وينظر: ديوان كثير: ٣٢٨، والإنصاف في مسائل الخلاف:١/ ٩٠، وخزانة الأدب: ٢٢٣.

ويكرمانه، وهو على مذهب الكيسانية، يقول بإمامة علي والحسن والحسين (عليهم السلام) ومحمّد بن الحنفيّة ﷺ، ويعتقد بغيبة الأخير، وأنّه سيعود بعد غيبته، وقد عبّر عن ذلك في بعض أشعاره، وتوفّي بالمدينة سنة ١٠٥هـ، وقيل: سنة ١٠٧هـ[١].

شرح الألفاظ: الغريم: الذي عليه الدين، وقد يكون الغريم أيضاً الذي له الدين[٢]. والمَطل في الحق والدين: تطويل العدّة التي يضربها الغريم للطالب، يقال: مطله وماطله بحقه[٣]. والعَناء: الحَبْس في شدة وذُلٍّ، وعَنَى عَناءً وتَعَنَّى: نَصِبَ، والمُعنّى: يجوز أن يكون من العناء الذي هو التعب، فهو بذلك من المعتل بالياء، ويجوز أن يكون من الحبس عن التصرف فهو على هذا من المعتل بالواو[٤].

موضع الشاهد: قوله: (قضى كلّ ذي دينٍ فوفّى غريمه) وقد استشهد به الشيخ الطوسي على أن إعمال الأقرب (وهو العامل الثاني) أولى من إعمال الأبعد، فقد تقدّم عاملان وهما قوله: (قضى)، وقوله: (وفّى)، وتأخّر عنهما معمول واحد، وهو قوله: (غريمه)، وكلّ واحد من العاملين المتقدّمين يطلب المعمول المتأخر مفعولاً له، وقد أعمل الشاعر العامل الثاني منهما في لفظ المعمول، والدليل على أنّه أعمل الثاني هنا أنّه لم يصل ضمير المعمول بالعامل الثاني؛ لأنّه لو كان قد أعمل الأوّل لوجب أن يقول: (قضى كلّ ذي دين فوفّاه غريمه) على أن يكون التقدير: قضى كلّ ذي دين غريمه فوفّاه.

---

[١] ينظر: الشعر والشعراء: ٣٤٠، وعيون الأخبار:١/ ١٤٧– ١٤٨، وإكمال الدين: ٣٢، والفصول المختارة: ٢٤٢، وسير أعلام النبلاء:٥/ ١٥٢، وشرح شواهد المغني:١/ ٦٤.

[٢] الصحاح –غرم–:٥/ ١٩٩٦.

[٣] لسان العرب – مطل–:١١/٦٢٥.

[٤] المصدر نفسه – عنا–: ١٥ /١٠٢و١٠٦و١٠٧.

قال الشيخ الطوسي:« وممّا أعمل فيه الثاني قول الشاعر: (وأورد الشاهد) ثمّ قال: فأعمل الثاني دون الأوّل؛ لأنّه لو أعمل الأوّل لقال: قضى كلّ ذي دين فوفّاه غريمه[1]».

٤- ولكنّ نَصْفاً[2] لَو سَبَبْتُ وسَبّني بَنُو عَبدِ شَمْسٍ مِن مَنَافٍ وهَاشِمِ

الوزن: الطويل.

التخريج: تهذيب الأحكام١: ٧٤ – باب صفة الوضوء[3].

القائل: الفرزدق، وهو هَمّام بن غالب بن صَعْصعة التميمي الدارمي، أبو فراس، واشتهر بالفرزدق لجهامة وجهه وغلظه، شاعر من النبلاء، من أهل البصرة، عظيم الأثر في اللغة، ومن شعراء الطبقة الأولى، له نقائض مشهورة مع جرير والأخطل، وتوفّي في بادية البصرة سنة ١١٠هـ[4].

شرح الألفاظ: النَّصف: الإنصاف، وأنصف الرجل إذا عدل[5]. ومن مناف: يريد به عبد مناف بن قصي على حسب النسبة إليه، و(هاشم) معطوف على (عبد شمسٍ) لا على (منافٍ)؛ لأنّه يترتّب عليه فساد المعنى؛ لأنّ عبد شمس وهاشماً أخوان، وهما ابنا عبد مناف بن قصي. ومراد الشاعر أنّه ليس من الإنصاف أن

---

[1] تهذيب الأحكام١: ٧٤.

[2] في الديوان: ولكن عدلاً.

[3] وينظر: ديوان الفرزدق بشرح إيليا الحاوي:٢/ ٥٢٣، والمقتضب:٤/ ٧٤، والنكت في تفسير الكتاب:١/ ٢١٣ و٧٠٢، والإنصاف في مسائل الخلاف:١/ ٨٧، وخزانة الأدب:٩/ ٢٨٥.

[4] ينظر: والأعلام للزركلي:٨/ ٩٣.

[5] لسان العرب – نصف-:٩/٣٣٢.

يسبّ بني مقاعس[١] بآبائه، لما لآبائه من الشرف والكرامة، ولو كان قد تسابّ مع أشراف قريش من بني عبد شمس وهاشم، لكان إنصافاً في المهاجاة والمسابّة، ولكان حرياً به؛ لأنّهم يوازون آباءه في الشرف والعظمة[٢].

موضع الشاهد: قوله: (سببت وسبني بنو عبد شمسٍ)، وقد استشهد به الشيخ الطوسي على إعمال العامل الثاني، فقد تقدّم فيه عاملان: وهما قوله: (سببت) وقوله: (سبني) وتأخّر عنهما معمول واحد وهو قوله: (بنو عبد شمس) والأوّل يطلبه مفعولاً، والثاني يطلبه فاعلاً، وقد أعمل فيه الثاني، ولو أنّه أعمل الأوّل لقال: (سببت وسبوني بني عبد شمس) بنصب (بني) وإظهار الضمير في (سبني).

ثالثاً- الجرّ بالمجاورة، وفيه أربعة شواهد:

١- فَهَل أنتَ إنْ ماتَتْ أتانُكَ راحِلٌ إلى آل بِسْطامِ بن قَيسٍ[٣] فَخَاطِبِ

الوزن: الطويل.

التخريج: تهذيب الأحكام١: ٦٨- باب صفة الوضوء [٤].

القائل: الفرزدق.

---

[١] وهم حي من تميم، رهط جرير الشاعر، و مقاعس هو الحارث بن عمرو بن كعب بن سعد بن زيد مناة بن تميم.

[٢] ينظر: ديوان الفرزدق بشرح إيليا الحاوي:٢/ ٥٢٣.

[٣] بِسطام بن قيس بن مسعود الشيباني، هو أبو الصهباء، سيد شيبان في الجاهلية، يضرب المثل بفروسيّته، وقتله عاصم الضبي يوم الشقيقة في نحو السنة العاشرة قبل الهجرة. ينظر: جمهرة النسب: ٤٦٨ و٥٠٦، والكامل:١/ ١٠٩، ولسان العرب – بسطم-:١٢/ ٥٠، والأعلام للزركلي:٢/ ٥١.

[٤] وينظر: طبقات فحول الشعراء: ٣٦٦، والأغاني:١٠/ ٣١٠. دار الفكر- الطبعة الأولى. وأحكام القرآن:٣/ ٣٥٠، والتبيان في تفسير القرآن:٣/ ٤٥٣، وبحار الأنوار:٨٠/ ٢٥١.

شرح الألفاظ: قال الجوهري:« الأتان: الحمارة، ولا تقل أتانة» [١].

موضع الشاهد: قوله (فخاطبِ) فقد زُعِم أنّه مجرور بالمجاورة مع كونه معطوفاً على مرفوع، وهو قوله (راحلٌ). وقد أورده الشيخ الطوسي في معرض ردّه هذا الزعم، وما قيل من أنّ جرّ (الأرجل) في قوله تعالى:﴿ وَامْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [٢] على قراءة الجرّ، يكون بمجاورة (الرؤوس) وذلك يعني اشتراك الرؤوس والأرجل في الحركة الإعرابية لا في الحكم. وقد ردّ الشيخ هذا القول من عدّة وجوه:

أحدها: أنّه لا خلاف بين أهل العربية في أنّ الإعراب بالمجاورة يكون في مواضع مسموعة عن العرب، لا يتعدّى إلى غيرها، وما هذه منزلته في الشذوذ والخروج عن الأصول لا يجوز أن يُحمل كلام اللّه تعالى عليه.

ثانيها: أنّ كلّ موضع أُعرب بالمجاورة مفقود منه حرف العطف الذي تضمّنته الآية، وعليه اعتمدنا في تساوي حكم الأرجل والرؤوس، فلو كان ما ورد من حكم المجاورة يسوّغ القياس عليه، لكانت الآية خارجة عنه، لتضمّنها من دليل العطف ما فقدناه في المواضع المعربة بالمجاورة، ولا شبهة على أحدٍ ممّن يفهم العربية في أنّ المجاورة لا حكم لها مع العطف.

ثالثها: أنّ الإعراب بالجوار إنّما استحسن بحيث ترتفع الشبهة في المعنى، ألا ترى أنّ الشبهة زائلة في كون (خربٍ) صفة للضب في قولهم: جحرُ ضبٍّ خربٍ. والمعرفة حاصلة بأنّه من صفات الجحر، وليس هكذا الآية؛ لأنّ (الأرجل) يصحّ أن يكون فرضها المسح كما يصحّ أن يكون الغسل، والشكّ حاصل في ذلك واقع غير ممتنع، فلا يجوز إعمال المجاورة فيها لحصول اللبس والشبهة[٣].

---

[١] الصحاح –أتن–:٥/٢٠٦٧.

[٢] سورة المائدة: ٦.

[٣] أوردت الباحثة هدى جاسم محمّد أبو طبرة عدّة وجوه محكمة في ردّ الإعراب بالمجاورة في هذا الموضع، خلال تحقيقها رسالة (نهاية الإقدام في وجوب المسح على الأقدام)، للشهيد الثالث، ينظر: مجلّة تراثنا العدد (٤٧ – ٤٨) ص: ٤١١– ٤١٥.

ثم قال الشيخ:« فإن قيل: كيف ادّعيتم أنّ المجاورة لا حكم لها مع واو العطف مع قول الشاعر (وأورد الشاهد)؟ ثمّ قال: فأمّا قول الشاعر: (فهل أنت إن ماتت...) البيت، فيمكن أن يكون الوجه في (خاطب) الرفع، وإنّما جرّ الراوي وهماً، ويكون عطفاً على (راحل)[1]، ويمكن أن يكون المراد بخاطب الأمر[2]، وإنّما جرّ لإطلاق الشعر[3]».

٢- لم يَبْقَ إلا أسَيرٌ غَيرُ مُنْفَلِتٍ ومُوثَقٍ في عِقالِ الأسْرِ مَكْبُولُ

الوزن: البسيط.

التخريج: تهذيب الأحكام ١: ٦٨ – باب صفة الوضوء[4].

القائل: غير منسوب إلى قائل.

موضع الشاهد: قوله (موثقٍ) فقد قيل: إنّه مجرور بالمجاورة لقوله (منفلتٍ) مع كونه معطوفاً على مرفوع، وهو قوله (أسيرٌ)، وقد أورده الشيخ الطوسي للغرض

---

[1] أشار الشيخ الطوسي في تفسير(التبيان) إلى أنّ الوجه في (خاطب) الرفع، وأنّ الشاعر قد أقوى لأنّ القصيدة مجرورة، وهذا الوجه متين، ذلك لأنّ الإقواء جارٍ على ألسنتهم، وهو المخالفة بين حركة الرويّ المطلق بكسر وضمّ، قال النابغة الذبياني:

زعم البوارح أنّ رحلتنا غداً وبذاك حدّثنا الغُدافُ الأسودُ

لا مرحباً بغدٍ ولا أهلاً به إن كان توديع الأحبّة في غدِ

ينظر: ديوان النابغة: ٣٨.

[2] أي: فخاطبني وأجبني عن سؤالي.

[3] تهذيب الأحكام١: ٦٨.

[4] وينظر: التبيان في تفسير القرآن:٣/ ٤٥٣، والمجموع في شرح المهذّب:١/ ٤٢٠.

المتقدم آنفاً. قال الشيخ في ردّ ذلك:« فأمّا البيت الذي أنشده السائل، فعلى خلاف ما توهّمه؛ لأنّ معنى قوله (لم يبق إلا أسير) أي لم يبق غير أسير، و(غير) تعاقب (إلا) في الاستثناء. (وموثق) بالجرّ عطفاً على المعنى وعلى موضع (أسير)، فكأنّه قال: لم يبق غير أسير وغير منفلت، ولم يبق غير موثق»[١].

٣- كـأنّ ثَبيـراً فـي عَـرانينِ وَبْلِـهِ[٢] كبيـرُ أُنـاسٍ فـي بِجـادٍ مُزَمّـلِ

الوزن: الطويل.

التخريج: تهذيب الأحكام ١: ٦٦ / ١٨٧ - باب صفة الوضوء [٣].

القائل: امرؤ القيس.

شرح الألفاظ: ثبير: جبل بمكة. والعرنين: الأنف، والجمع العرانين، ثم استعار العرانين لأوائل المطر؛ لأن الأنوف تتقدم الوجوه. والوبل: المطر الغزير العظيم القطر. وضمير (وبله) راجع إلى السحاب في قوله:

أصـاحِ تـرى برقـاً أريـك وميضَـهُ كلمـعِ اليـدينِ فـي حَبـيّ مُكلّـلِ[٤]

---

[١] تهذيب الأحكام ١: ٦٨.

[٢] في رواية الديوان: كأنّ أباناً في أفانين وَدْقِهِ، وأبان: اسم جبل. وأفانين وَدْقِهِ: ضروب وَدْقِهِ، والودق: المطر.

[٣] وينظر: ديوان امرئ القيس:٦٢، والخصائص:١/ ١٩٢و٣:/ ٢٢١، وشرح المعلّقات السبع:٥٤، والأمالي:١/٩٠، ولسان العرب - خزم -:١٢/١٧٧، ومغني اللبيب:٢/ ٦٦٩و٨٩٥، وخزانة الأدب:٥/ ٩٨.

[٤] قال الزوزني: الحَبيّ: السحاب المتراكم، سمي بذلك لأنه حبا بعضه إلى بعض فتراكم، وجعله مكللاً؛ لأنه صار أعلاه كالإكليل لأسفله. شرح المعلقات السبع: ٥٠.

والبِجاد: كساء مخطّط. والتزميل: التلفيف بالثياب، والمزمّل: اسم مفعول بمعنى الملفّف، وقد شبّه الشاعر الجبل وقد غطّاه الغُثاء والماء بشيخٍ قد تلفّف بكساءٍ مخطّط[١].

موضع الشاهد: قوله (مزمّلِ) فقد جرّه لمجاورته (بجاد) مع كونه صفة لكبير، وكان حقّها الرفع. وقد أورده الشيخ الطوسي للغرض المتقدم آنفاً، قال الشيخ:« إنّ الإعراب بالجوار إنّما استحسن بحيث ترتفع الشبهة في المعنى، ألا ترى أنّ الشبهة زائلة في قوله (مزمّل)، فمعلوم أنّه من صفات الكبير لا البجاد، وليس هكذا الآية؛ لأنّ (الأرجل) يصحّ أن يكون فرضها المسح كما يصحّ أن يكون الغسل، والشكّ في ذلك واقع غير ممتنع، فلا يجوز إعمال المجاورة فيها لحصول اللبس والشبهة، ولخروجه عن باب ما عهد استعمال القوم الجوار فيه[٢]».

وذكر الشيخ أيضاً أنّ الآية المباركة لا يمكن حملها على البيت؛ لأنّ الإعراب بالجوار صحّ في البيت لعدم وجود حرف العطف، وقد تضمّنت الآية حرف العطف، ولا حكم للمجاورة مع وجود حرف العطف.

ونضيف هنا وجهين يخرجان البيت عن الحمل على الجوار:

١- ذكر أبو علي الفارسي وابن جنّي وابن الشجري وغيرهم أنّ (مزملاً) ليس على الخفض بالجوار، بل هي صفة حقيقيّة لبجاد؛ لأنّه أراد (مزمل فيه) ثمّ حذف حرف الجرّ، فارتفع الضمير، واستتر في اسم المفعول[٣].

٢ – يمكن حمل البيت على الإقواء، وهو المخالفة بين حركة حرف الروي المطلق بكسر وضمّ.

٤- لَقَد كانَ في حَوْلٍ ثواءٍ ثَوَيتَه تَقَضّي لُباناتٍ ويَسْأَمُ سائمُ

---

[١] ينظر: شرح المعلقات السبع: ٥٤.

[٢] تهذيب الأحكام ١: ٦٧.

[٣] ينظر: الخصائص:١/ ١٩٢ و٤/٢٢١، والأمالي الشجرية:١/٩٠، وخزانة الأدب:٥/ ٩٩.

الوزن: الطويل.

التخريج: تهذيب الأحكام ١: ٦٦ / ١٨٧ – باب صفة الوضوء [١].

القائل: أعشى قيس، وهو ميمون بن قيس بن جندل، أبو بصير، ويقال له أعشى بكر ابن وائل، والأعشى الكبير، وهو من شعراء الطبقة الأولى في الجاهلية، وأحد أصحاب المعلّقات، وكان يغنّي بشعره، فسمّي صنّاجة العرب، عاش عمراً طويلاً، وأدرك الإسلام ولم يسلم، ولقّب بالأعشى لضعف بصره، وعمي في أواخر عمره، وتوفّي باليمامة سنة ٧هـ[٢].

شرح الألفاظ: ثوى بالمكان يثوي ثَواءً: أقام فيه[٣]. اللُّبانة: الحاجة من غير فاقة، بل من هِمّة، يقال: قضى الله لبانته[٤].

موضع الشاهد: قوله (ثواءٍ) فقد زعم أنّه مجرور لمجاورته (حولٍ) وقد أورده الشيخ الطوسي للغرض المتقدم آنفاً، قال الشيخ:« فأمّا البيت الذي أنشدوه للأعشى، فقد أخطؤوا في توهّمهم أنّ هناك مجاورة، وإنّما جرّ (ثواء) بالبدل من (الحول). والمعنى لقد كان في ثواءٍ ثويته تقضّي لُبانات، وهذا القسم من البدل، هو بدل الإشتمال، كما قال تعالى: ﴿قُتل أصحابُ الأُخدودِ * النارِ ذاتِ الوَقود﴾[٥]، وقال تعالى: ﴿يسألونك عن الشهرِ الحرامِ قِتالٍ فيه﴾»[٦]. والبدل هو (النار) و(قتال).

رابعاً– العطف على المحلّ، وفيه ثلاثة شواهد:

---

[١] وينظر: ديوان الأعشى: ١٩٧، والتبيان في تفسير القرآن:٣/ ٤٥٣، وشعراء النصرانية:١/٣٥٧.

[٢] الأعلام للزركلي:٧/ ٣٤١.

[٣] الصحاح – ثوى–:٦/ ٢٢٩٦.

[٤] لسان العرب:– لبن–١٣/٣٧٧.

[٥] سورة البروج:٤ و٥.

[٦] تهذيب الأحكام ١: ٦٧. والآية من سورة البقرة: ٢١٧.

١- مُعــاويَ[١] إنّنــا بَشَــرٌ فأسْــجِح فلَســـــنا بالجِبـــــالِ ولا الحَدِيـــــدا

الوزن: الوافر.

التخريج: تهذيب الأحكام١: ٧١ – باب صفة الوضوء [٢].

القائل: عُقيبة بن هُبيرة الأسدي – وقيل: عُقبة بن الحارث الأسدي – وهو من الشعراء المخضرمين، وفد على معاوية، وشكا إليه جور عمّاله، وتوفّي نحو سنة٥٠هـ[٣].

شرح الألفاظ: الإسجاح: حسن العفو، كقولهم: ملكتَ فأسجِح [٤].

موضع الشاهد: قوله (ولا الحديدا) فقد نصبها عطفاً على موضع (بالجبال) ؛ لأنّ (الجبال) مجرورة لفظاً بالباء، ومنصوبة محلاً على أنّها خبر (ليس). وقد استشهد به الشيخ الطوسي لهذا الغرض، وذلك خلال حديثه عن فرض الأرجل في الوضوء في ضوء الآية المباركة ﴿ وَامْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [٥].

قال الشيخ:« لو سلّمنا أنّ القراءة بالجرّ مساوية للقراءة بالنصب... لكانت أيضاً مقتضية للمسح؛ لأنّ موضع الرؤوس موضع نصب بوقوع الفعل الذي هو المسح عليه، وإنّما جرّ الرؤوس بالباء، وعلى هذا لا ينكر أن تُعطف الأرجل على موضع

---

[١] مُعاويَ منادى مرخّم، ويُريد به معاوية بن أبي سفيان.

[٢] وينظر: معاني القرآن:٢/ ٣٤٨، والمقتضب:٣٣٨/٢، والأمالي/القالي:١/ ٣٦، والنكت في تفسير الكتاب:٢٠٥/١، والتبيان في تفسير القرآن:٣/ ٤٥٥، والإنصاف في مسائل الخلاف:١/ ٣٣٢، ومغني اللبيب:٦٢١/٢، وشرح شواهد المغني:٢/ ٨٧٠، وخزانة الأدب:٢/ ٢٦٠.

[٣] ينظر: خزانة الأدب: ٢/ ٢٦٠، والأعلام للزركلي:٤/ ٢٤١.

[٤] كتاب العين– سجح– :٧٠/٣.

[٥] سورة المائدة: ٦.

الرؤوس لا لفظها فتنصب، وإن كان الفرض فيها المسح، كما كان في الرؤوس كذلك، والعطف على الموضع جائز مشهور في لغة العرب[١]... (وأورد الشاهد) ».

٢- جِئنـي بمِثْـلِ بنـي بَـدْرٍ لقَـوْمِهم أو مِثْـلَ أُسْـرَةِ مَنْظُـورِ بـن سَـيَّار[٢]

الوزن: البسيط.

التخريج: تهذيب الأحكام ١: ٧٢ – باب الوضوء [٣].

القائل: جرير بن عطية بن حذيفة الخَطَفي الكلبي اليربوعي، من تميم، أشعر أهل عصره، ولد ومات في اليمامة، وله نقائض مع شعراء عصره كالفرزدق والأخطل، وتوفّي سنة ١١٠هـ[٤].

موضع الشاهد: قوله: (أو مثلَ) بالنصب عطفاً على موضع الباء وما عملت فيه، وهو ما يقال له العطف على المعنى؛ لأنّ معنى قوله:(جئني بمثل بني بدر) هاتني، أو أعطني مثلهم، فكأنّه قال: هات مثلَ بني بدرٍ، أو مثلَ أُسرة منظور.

وقد استدل به الشيخ الطوسي للغرض المتقدم آنفاً، قال:« وقد سوّغوا ما هو أبعد من هذا- أي العطف على المحل- لأنّهم عطفوا على المعنى، وإن كان اللفظ لا

---

[١] تهذيب الأحكام١: ٧١.

[٢] البيت من قصيدة تقع في تسعة وثلاثين بيتاً، يخاطب بها الفرزدق، ويفتخر عليه بسادات قيس؛ لأنّهم أخوال جرير، فبنو بدر من فزارة، وفيهم شرف قيس عيلان، وبنو سيار من سادات فزارة أيضاً، وفزارة بن ذبيان من قيس. ينظر: شرح ديوان جرير:٣٨٢.

[٣] وينظر: المقتضب:٤/ ١٥٣، والتبيان في تفسير القرآن:٤٥٥/٣، والنكت في تفسير الكتاب:٢٢٧/١، وشرح ديوان جرير:٣٨٢.

[٤] ينظر: الأعلام للزركلي:٢/ ١١٩.

يقتضيه، مثل قول الشاعر (وذكر الشاهد) ثمّ قال: لمّا كان معنى (جئني) أي هات مثلهم، أو أعطني مثلهم، قال (أو مثل) بالنصب عطفاً على المعنى[١]».

٣- هَلْ أنتَ باعثُ دينارٍ لحاجتِنا أو عَبْدَ ربٍّ أخا عَون بن مِخْراقِ

الوزن: البسيط.

التخريج: تهذيب الأحكام١: ٧٢ – باب صفة الوضوء.

القائل: نسب هذا البيت إلى جرير، وإلى تأبّط شرّاً، وإلى جابر بن رألان السنبسي[٢].

شرح الألفاظ: قال محمد محيي الدين عبد الحميد:« دينار: اسم رجل، أو اسم جارية، أو اسم لقطعة النقد المعروفة. والأول أولى؛ لكونه قد عطف عليه، (عبد رب) وبين أنه أخو عون بن مخراق »[٣].

موضع الشاهد: قوله (أو عبدَ رب) فقد نصب (عبد) عطفاً على موضع (دينار)؛ لأنّ التقدير: باعث ديناراً، وقد استدل به الشيخ الطوسي لهذا الغرض، قال الشيخ:« وإنّما نصب (عبد ربّ)؛ لأنّ من حقّ الكلام أن يكون(باعث ديناراً)، فحمله على الموضع لا اللفظ»[٤].

خامساً- النصب على المجاز والاتساع، وفيه شاهد واحد:

حتّى شَئاها كَلِيلٌ مَوْهِناً عَمِلٌ باتَتْ طِراباً وباتَ اللَّيلَ لم يَنَمِ

---

[١] تهذيب الأحكام١: ٧٢.

[٢] ينظر: المقتضب:٤/ ١٥١، والحجّة للقرّاء السبعة:٣/ ٢١٥، والناصريّات:٢٢١، والتبيان في تفسير القرآن:٣/ ٤٥٥، والكشّاف:٣/ ٣١١، والتفسير الكبير:١١/ ١٦١، وخزانة الأدب: ٢١٥/٨.

[٣] شرح ابن عقيل على الألفية:٣/ ١٢٠.

[٤] تهذيب الأحكام١: ٧٢.

الوزن: البسيط.

التخريج: تهذيب الأحكام ١: ٢١٥ – باب المياه وأحكامها[١].

القائل: ساعدة بن جُؤيّة الهذلي، من بني كعب بن كاهل، من سعد هذيل، شاعر، من مخضرمي الجاهلية والإسلام، أسلم وليس له صحبة، قال الآمدي: شعره محشوّ بالغريب والمعاني الغامضة [٢].

شرح الألفاظ: وصف في هذا البيت أتناً وحشة نظرت إلى برقٍ مستمطرٍ دالٍّ على الغيث، فشآها: أي ساقها من موضعها إلى موضعه. والكليل: الذي أعيا من شدة العمل، وهي صفة للبرق الضعيف، بمعنى مكّل، مثل: أليم وسميع، بمعنى مُؤلِم ومُسمِع. وموهناً: ظرف معمول لكليل، وهو الساعة من الليل، أي أنّ البرق يكلّ أوقات الليل بدوامه فيه وتوالي لمعانه. وعمِلٌ: دائب العمل، يقال: رجل عمِلٌ: أي مطبوع على العمل، ولا فرق بين عمِلٍ وعاملٍ. والإبل الطراب: التي تسرع إلى أوطانها. والمعنى: أنّ البرق الذي سبق الحمر الوحشية أكل الساعات من الليل بداومه، فباتت الحُمر طراباً من ضوئه، وبات الليلَ، أي بات البرقُ الليلَ أجمع لم ينم من عمل البرق، وإكلاله إياه من قبيل المجاز، كما يقال: أتعبت يومك، وأسهرت ليلتك[٣].

موضع الشاهد: قوله (كليلٌ مَوهِناً) فقد نصب (موهناً) بـ(كليل) على المجاز والاتّساع مع أنّ اسم الفاعل من (كليل) غير متعدٍّ؛ وذلك لكون (كليل) هنا بمعنى (مكلّ) فعمل عمله، لأنّه مغيّر منه لمعنى التكثير والمبالغة.

---

[١] وينظر: المقتضب:٢/ ١١٥، والنكت في تفسير الكتاب:٢٤٨/١، ولسان العرب– شأى– : ٤١٨/١٤، ومغني اللبيب: ٢/ ٥٦٨ ، وخزانة الأدب: ٨/ ١٥٥.

[٢] ينظر: شرح شواهد المغني:١/ ١٩، وخزانة الأدب٣:/ ٨٦ – ٨٧، والأعلام للزركلي: ٣/ ٧٠.

[٣] ينظر: مجمع البحرين – شأو–: ٢ /٩٢٢–٩٢٣.

واستشهد به الشيخ الطوسي في (تهذيب الأحكام) للغرض الذي ذكرناه، في أوّل باب (المياه وأحكامها، وما يجوز التطهّر به وما لا يجوز)، وقال: « قال اللّه تعالى: ﴿وأنزلنا من السماء ماءاً طهوراً﴾[1]. فكلّ ماءٍ نزل من السماء أو نبع من الأرض، عذباً كان أو ملحاً، فإنّه طاهر مطهّر إلا أن ينجّسه شيءٌ يتغيّر به حكمه.

وجه الدلالة من الآية أنّ اللّه تعالى قال: ﴿وأنزلنا من السماء ماءاً طهوراً﴾. فأطلق على ما وقع اسم الماء عليه بأنّه طهور، والطهور هو المطهّر في لغة العرب، فيجب أن يعتبر كلّ ما يقع عليه اسم الماء بأنّه طاهرٌ مطهّر إلا ما قام الدليل على تغيير حكمه.

وليس لأحدٍ أن يقول إنّ الطهور لا يفيد في لغة العرب كونه مطهّراً؛ لأنّ هذا خلاف على أهل اللغة، لأنّهم لا يفرقون بين قول القال: هذا ماء طهور، وهذا ماء مطهّر.

فإن قال قائل: كيف يكون الطهور هو المطهّر، واسم الفاعل منه غير متعدٍ، وكلّ (فعول) ورد في كلام العرب متعدياً، لم يكن متعدّياً إلا وفاعله متعدٍّ، فإذا كان (فاعله) غير متعدٍّ ينبغي أن يحكم بأنّ (فعوله) غير متعدٍ أيضاً، ألا ترى أنّ قولهم (ضروب) إنّما كان متعدّياً؛ لأنّ الضارب منه متعدٍّ، وإذا كان اسم الطاهر غير متعدٍ يجب أن يكون الطهور أيضاً غير متعدٍ؟

قيل له: هذا كلام من لم يفهم معاني الألفاظ العربية، وذلك أنّه لا خلاف بين أهل النحو أنّ اسم (الفعول) موضوع للمبالغة وتكرّر الصفة، ألا ترى أنّهم يقولون: فلان ضارب، ثمّ يقولون: ضروب، إذا تكرّر منه ذلك وكثر، وإذا كان كون الماء طاهراً ليس ممّا يتكرّر ويتزايد، فينبغي أن يعتبر في إطلاق الطهور عليه غير ذلك، وليس بعد ذلك إلا أنّه مطهّر، ولو حملناه على ما حملنا عليه لفظة (الفاعل) لم يكن فيه زيادة فائدة، وهذا فاسد.

---

[1] سورة الفرقان: ٤٨.

وأمّا ما قاله السائل: إن كلّ اسم للفاعل إذا لم يكن متعدّياً، فـ(الفعول) منه غير متعدٍ، فغلط أيضاً؛ لأنّا وجدنا كثيراً ما يعتبرون في أسماء المبالغة التعدية، وإن كان اسم الفاعل منه غير متعدّ، ألا ترى إلى قول الشاعر (وأورد الشاهد).

ثمّ قال: فعدّى (كليل) إلى (موهناً) لما كان موضوعاً للمبالغة، وإن كان اسم الفاعل منه غير متعدٍ، وهذا كثير في كلام العرب، ويدلّ على ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿وينزّل عليكم من السماء ماءاً ليطهّركم به﴾[1]. فكلّ ما وقع عليه إطلاق اسم الماء يجب أن يكون مطهّراً بظاهر اللفظ إلا ما خرج بالدليل [2]».

الخاتمة

تتحصل من البحث جملة نتائج يمكن الإشارة إليها كما يأتي:

١- إن محدّثي الشيعة الإمامية وعلمائهم قد استندوا إلى الشاهد الشعري كأحد الأدوات المهمة التي توصل إلى فهم النص الديني المقدّس، لاسيما في دلالات الألفاظ ذات الصلة بالأحكام، كبيان المعنى اللغوي للوضوء، وكونه مأخوذاً من الوضاءة التي هي الحُسن، وليس المراد به المعنى الإصطلاحي المعروف، ذلك لتأويل بعض الأخبار التي ورد فيها هذا اللفظ بمعنى غَسل الموضع.

ومن ذلك بيان دلالات الألفاظ المتعلقة بالديات نحو معاني الشِّجاج وكسر العظام، التي أفادها الشيخ الصدوق من الأصمعي.

ومنه تأويل الألفاظ ذات الصلة باختلاف النظر العقيدي، نحو بيان دلالة لفظ الصمد، وكون المراد به المعنى المتحصل في اللغة، من خلال أربعة شواهد ذكرها الشيخ الكليني، وهو السيد المصمود إليه في الحوائج، لا ما ذهب اليه المشبّهة أنّ الصمد المصمت الذي لا جوف له؛ لأنّ ذلك يقود إلى القول بالتشبيه، واللّه جلّ ذكره أعظم وأجلّ من أن تدرك الأوهام صفته، أو كنه عظمته.

---

[1] سورة الأنفال: ١١.

[2] تهذيب الأحكام ١: ٢١٤.

وفي مجال الخلاف الفقهي في أحكام القرآن، يسهب الشيخ الطوسي في تحليل دلالة النص القرآني الوارد في آية الوضوء، والمتضمن حكم الأرجل في الوضوء مسحاً أو غسلاً، من خلال معطيات القراءات الواردة في قوله تعالى:(وَأَرْجُلَكُمْ) رفعاً ونصباً، مستدلاً بالمزيد من الشواهد التي تؤيد حكم المسح وكونه الأقرب إلى فهم تركيب الآية، راداً ما سوى ذلك من أقوال تأييداً لمبناه الفقهي.

٢- احتج أصحاب الكتب الأربعة، وهم أئمة المذهب الشيعي المتقدمين، بشعراء يوثق بعربيتهم، وأغلب الشواهد التي اعتمدوها تطابق شواهد علماء اللغة المعوّل عليهم في نقل وضبط نصوص الاحتجاج، سواء في موارد الاستشهاد للأغراض المعنوية أو اللفظية.

٣- إنّ الفائدة المتوخاة من أمثال هذه الدراسة تتضح في إفادة من يتصدى لتحقيق وتقويم نصوص كتب الحديث مورد البحث، ضبطَ الشواهد الشعرية وتحقيق نسبتها وشرحها وتخريجها، ممّا يوفر الأرضية لدراسة الأحاديث المشتملة على تلك النصوص الشعرية، والوقوف على أغراضها العلمية التي استدعت وجود مثل هذا النمط من الأحاديث الشريفة في الكتب الأربعة.

وتشكّل أمثال هذه الدراسات مادة شعرية سهلة وموثقة لمن يجمع دواوين الشعراء، أو يستدرك عليها، وقد وجدت فيها بيتاً لتأبط شراً لم يرد في ديوانه المجموع والمحقق، أشرت إليه في موضعه.

كما أنّ مثل هذه الدراسة تلفت اهتمام الباحثين لدراسة الجوانب اللغوية المختلفة في كتب الحديث، وإبراز إسهامات أعلام الحديث في الدراسات اللغوية، ما يكشف عن معالم التراث الثقافي العريق للأمة.

فهرس المصادر والمراجع

١. القرآن الكريم.

٢. أحكام القرآن: لأبي بكر الجصاص (ت سنة ٣٧٠هـ) – تحقيق: محمد الصادق قمحاوي– دار إحياء التراث العربي – بيروت – الطبعة الثانية– ١٤٠٥هـ.
٣. أدب الكاتب: لابن قتيبة الدينوري (ت٢٧٦هـ) – تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد– مطبعة السعادة– المكتبة التجارية الكبرى – مصر – الطبعة الثانية– ١٣٨٢هـ– ١٩٦٣ م .
٤. أسد الغابة في معرفة الصحابة: لعز الدين أبي الحسن علي بن محمد بن محمد الشيباني، المعروف بابن الأثير– (ت٦٣٠هـ) – دار إحياء التراث العربي – بيروت (د. ت).
٥. أسماء المغتالين من الأشراف في الجاهليّة والإسلام: لمحمّد بن حبيب (ت٢٤٥هـ) –تحقيق: عبد السلام هارون– شركة مصطفى البابي – مصر – ضمن (نوادر المخطوطات).
٦. الإصابة في تمييز الصحابة: لابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) – دار إحياء التراث العربي– بيروت – الطبعة الأولى– ١٣٢٨هـ.
٧. الأعلام: قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين لخير الدين الزركلي – دار العلم للملايين – بيروت – الطبعة السابعة – ١٩٨٦هـ.
٨. أعيان الشيعة: للسيّد محسن الأمين (ت١٣٧١هـ) – تحقيق: السيد حسن الأمين– دار التعارف – بيروت– ١٤٠٨هـ.
٩. الأغاني: لأبي الفرج الأصفهاني (ت٣٥٢هـ) – دار إحياء التراث العربي – بيروت. وطبعة دار الفكر– الطبعة الأولى– شرحه وكتب هوامشة: سمير جابر– ١٩٨٦م .
١٠. الاقتراح في علم أصول النحو: – لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي– (ت٩١١هـ) – دار المعارف – سوريا – حلب (د. ت).

١١. الاقتضاب في شرح أدب الكتّاب: لابن السيّد البطليوسي (ت٥٢١هـ) – الهيأة المصريّة للكتاب – ١٩٨١هـ.

١٢. إكمال الدين و إتمام النعمة: للشيخ الصدوق، أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي، (ت٣٨١هـ) – تحقيق: علي أكبر الغفاري، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين – قم – ١٤٠٥هـ.

١٣. الأمالي: لأبي عليّ، إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي (ت٣٥٦هـ)– دار الفكر – بيروت– (د.ت).

١٤. الأمالي(غرر الفوائد ودرر القلائد): للشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي العلوي– (ت٤٣٦هـ) – تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم– دار الكتاب العربي – بيروت – الطبعة الثانية – ١٣٨٧هـ–١٩٦٧م.

١٥. الأمالي الشجريّة: لأبي السعادات، هبة الله بن علي، المعروف بابن الشجري (ت٥٤٢هـ) – طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية الكائنة في حيدر آباد الدكن – ١٣٤٩هـ.

١٦. الانتصار: للشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي العلوي– (ت٤٣٦هـ)– دار الأضواء – بيروت – ١٤٠٥هـ.

١٧. الإنصاف في مسائل الخلاف: لأبي البركات، عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت٥٧٧هـ)– تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد– دار الفكر للطباعة – القاهرة (د. ت).

١٨. بحار الأنوار: لمحمد باقر المجلسي (ت١١١١هـ) – دار الكتب الإسلاميّة – طهران (د. ت).

١٩. البداية والنهاية: لأبي الفداء، الحافظ ابن كثير الدمشقي– (ت٧٧٤هـ) – تحقيق: د. أحمد أبو ملحم وآخرين– دار الكتب العلمية – بيروت– الطبعة الرابعة– ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م .

٢٠. بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز: مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت٨١٧هـ) – المكتبة العلميّة – بيروت(د. ت).

٢١. تاج العروس: لمحب الدين أبي الفيض السيد محمد مرتضى الحسيني الواسطي الزبيدي– (ت١٢٠٥هـ) – المطبعة الخيريّة المنشأة بجمالية مصر– الطبعة الأولى–١٣٠٦هـ–١٨٨٦م .

٢٢. تاريخ بغداد: لأبي بكر، أحمد بن علي الخطيب البغدادي– (ت٤٦٣هـ)– تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا– دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى– ١٤١٧هـ .

٢٣. تاريخ الطبري (تاريخ الرسل والملوك): لأبي جعفر، محمد بن جرير الطبري – (ت٣١٠هـ) – تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم– دار المعارف – القاهرة– الطبعة الثانية– ١٩٧٩م.

٢٤. تاريخ اليعقوبي: أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر بن وهب الكاتب، المعروف بابن واضح (ت٢٩٢هـ) / (ت٢٩٢هـ) – دار صادر – بيروت– ١٩٦٠م.

٢٥. التبيان في تفسير القرآن: للشيخ الطوسي (ت٤٦٠هـ) – تحقيق: أحمد شوقي الأمين، وأحمد حبيب قصير العاملي – مكتبة الأمين – مطبعة النعمان– النجف – ١٣٨١هـ–١٩٦٢م.

٢٦. تحريم الفقاع: للشيخ الطوسي (ت٤٦٠هـ) – ضمن الرسائل العشر – تصحيح الشيخ رضا الاستادي– مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين – قم (د. ت).

٢٧. التفسير الكبير (مفاتيح الغيب): لأبي عبد اللّه، محمد بن عمر بن حسين القرشي الطبرستاني الشافعي، المعروف بالفخر الرازي– (ت٦٠٦هـ) – منشورات دار إحياء التراث العربي– بيروت– الطبعة الثالثة. مصورة عن المطبعة البهية المصرية. الطبعة الأولى–١٣٥٧ هـ-١٩٣٨م.

٢٨. تهذيب الأحكام: للشيخ أبي جعفر محمّد بن الحسين الطوسي–(ت٤٦٠هـ) – دار الكتب الإسلامية – طهران – الطبعة الرابعة– ١٣٦٥هـ . ش.

٢٩. تهذيب تاريخ دمشق (تاريخ ابن عساكر): لعبد القادر بدران (ت١٣٤٦هـ) – دار إحياء التراث العربي – بيروت – الطبعة الثالثة – ١٤٠٧هـ.

٣٠. جامع البيان عن تأويل آي القرآن(تفسير الطبري): لأبي جعفر، محمد بن جرير الطبري– (ت٣١٠هـ) – دار المعرفة – بيروت–١٩٨٣– مصورة عن طبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر– الطبعة الثانية– ١٣٧٣هـ– ١٩٥٤م.

٣١. الجامع لأحكام القرآن(تفسير القرطبي): لأبي عبد الله، محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت ٦٧١هـ) – دار إحياء التراث العربي – بيروت– الطبعة الثانية– ١٩٦٥م.

٣٢. جمهرة أنساب العرب: لأبي محمد، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي–(ت٤٥٦هـ) – دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى – ١٤٠٣هـ.

٣٣. جمهرة النسب: لأبي المنذر، هشام بن محمّد بن السائب الكلبي– (ت٢٠٤هـ) – تحقيق: ناجي حسن– نشر مكتبة النهضة وعالم الكتب– بيروت– الطبعة الأولى– ١٤٠٧ هـ.

٣٤. الحجّة للقراء السبعة: لأبي علي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت٣٧٧هـ) تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي– دار المأمون للتراث – دمشق– ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م٠

٣٥. خزانة الادب ولب لباب لسان العرب: لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ)–تحقيق: عبد السلام محمد هارون– مكتبة الخانجي– القاهرة– الطبعة الثالثة– ١٤٠٩هـ– ١٩٨٩م.

٣٦. الخصائص: لأبي الفتح، عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)– تحقيق: محمّد عليّ النّجار– دار الكتاب العربي – بيروت. مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية– ١٣٧٦هـ–١٩٥٧م.

٣٧. الخصال: للشيخ الصدوق، أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي–المُتوفّى سنة ٣٨١هـ– تحقيق: علي أكبر الغفاري– مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين– قم– ١٤٠٣هـ.

٣٨. خلاصة الأقوال في معرفة الرجال (رجال العلامة الحلي): للحسن بن يوسف بن عليّ بن المُطهّر الحِلّي– (ت٧٢٦هـ)– تحقيق: الشيخ جواد القيومي– مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين – قم – الطبعة الأولى–١٤١٧هـ.

٣٩. دائرة المعارف الإسلامية: المترجمة عن الأصل الانجليزي والفرنسي – نقلها إلى العربية أحمد الشنتناوي– وإبراهيم زكي خورشيد– وعبدالحميد يونس– دار الفكر – بيروت (د. ت).

٤٠. ديوان الأعشى: لأبي بصير، ميمون بن قيس بن جندل– من بني قيس بن ثعلبة الوائلي– (ت سنة ٧هـ)– تحقيق: فوزي عطوي– دار صعب– بيروت(د. ت).

٤١. ديوان امرئ القيس: دار صادر – بيروت– ١٣٨٥هـ – ١٩٦٦م.

٤٢. ديوان تأبّط شرّاً وأخباره: جمع وتحقيق وشرح: علي ذو الفقار شاكر – دار المغرب الإسلامي– الطبعة الأولى– ١٩٨٤م.

٤٣. ديوان ذي الرمّة: غيلان بن عقبة العدوي (ت ١١٧هـ) – عني بتصحيحه وتنقيحه: كارليل هنري هيس مكارتني– طبع على نفقة كلية كمبريج – مطبعة الكلية – ١٣٣٧هـ – ١٩١٩م.

٤٤. ديوان شيخ الأباطح أبي طالب وأخباره: لأبي هفّان المهزمي (ت٢٥٧هـ) – نشر مكتبة نينوى الحديثة– طهران(د. ت).

٤٥. ديوان طفيل الغنوي: طفيل بن عوف بن كعب الغنوي (ت نحو١٣ قبل الهجرة)– دار الكتاب الجديد – لبنان – ١٩٦٨م.

٤٦. ديوان الفرزدق: همام بن غالب بن صعصعة من دارم (ت ١١٤هـ) بشرح إيليا الحاوي– دار الكتاب اللبناني ومكتبة المدرسة– بيروت – الطبعة الأُولى– ١٩٨٣م.

٤٧. ديوان كُثيّر عزّة: كثير بن عبد الرحمن بن الأسود بن عامر الخزاعي (ت ١٠٥هـ)- دار الجيل - بيروت - ١٤١٦هـ.

٤٨. ديوان النابغة الذبياني: تحقيق وشرح: كرم البستاني- دار صادر للطباعة والنشر- دار بيروت- ١٩٦٣م.

٤٩. الذريعة إلى تصانيف الشيعة: لآقا بزرك الطهراني (ت١٣٨٩هـ) - دار الأضواء - بيروت - الطبعة الثانية- ١٤٠٣هـ.

٥٠. رجال ابن داود: لتقي الدين الحسن بن علي بن داود الحلِّي- (ت٧٠٧ هـ)- تحقيق: السيد محمد صادق آل بحر العلوم- المطبعة الحيدرية- النحف- ١٣٩٢هـ- ١٩٧٢ م.

٥١. رجال النجاشي: لأبي العباس، أحمد بن عليّ النجاشي الأسدي- (ت٤٥٠هـ)- تحقيق: موسى الزنجاني- مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين - قم - الطبعة الخامسة-١٤١٦هـ.

٥٢. الزاهر في معاني كلمات الناس: لأبي بكر، محمد بن القاسم الأنباري(ت٣٢٨هـ)-تحقيق : د. حاتم صالح الضامن- مؤسسة الرسالة - بيروت - ط١- ١٤١٢ هـ -١٩٩٢م.

٥٣. زهر الآداب وثمر الألباب: لأبي إسحاق، إبراهيم بن علي الحصري القيرواني- (ت٤٥٣هـ) - دار الجيل - بيروت - ١٩٧٢م.

٥٤. سير أعلام النبلاء: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ)- تحقيق: شعيب الارنؤوط- منشورات مؤسسة الرسالة- بيروت- الطبعة الثالثة- ١٤٠٥ هـ-١٩٨٥م .

٥٥. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: لبهاء الدين عبد الله بن عقيل المصري الهمذاني (ت٧٦٩ هـ)- تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد- دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع- بيروت- القاهرة - الطبعة الرابعة عشرة - ١٣٩٩ هـ -١٩٧٩ م.

٥٦. شرح ديوان جرير: جمعه وشرحه: محمد إسماعيل الصاوي- دار الكتاب اللبناني- ١٩٨٢م(د. ت).
٥٧. شرح شواهد المغني: لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي- (ت٩١١هـ) – تحقيق: أحمد ظافر كوجان- منشورات دار مكتبة الحياة- طبعة لجنة التراث العربي (د.ت).
٥٨. شرح المعلقات السبع: لأبي عبد الله، الحسين بن أحمد الزوزني- دار الجيل- بيروت- ١٩٧٢.
٥٩. شعر أبي طالب وأخباره: لأبي هفّان المهزمي (ت٢٥٧هـ) – تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية في مؤسسة البعثة- نشر: دار الثقافة – قم(د. ت).
٦٠. الشعر والشعراء: لأبي محمّد، عبد اللّه بن مسلم بن قُتيبة الدِّينوري- (ت٢٧٦هـ) – دار إحياء العلوم – بيروت – الطبعة الثالثة – ١٤٠٧هـ.
٦١. شعراء النصرانيّة: جمع و تنسيق: لويس شيخو- دار المشرق – بيروت – الطبعة الثالثة(د. ت).
٦٢. الصحاح- تاج اللغة وصحاح العربية : للجوهري – إسماعيل بن حماد (ت٣٩٣هـ) تحقيق: أحمد عبد الغفور العطّار – دار العلم للملايين – الطبعة الرابعة – بيروت – ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
٦٣. طبقات فحول الشعراء: لمحمد بن سلام الجمحي (ت٢٣١هـ)- تحقيق: د. محمود محمد شاكر- مطبعة المدني – مصر – ١٩٧٤م.
٦٤. الطبقات الكبرى: لأبي عبد اللّه، محمد بن سعد بن منيع البصري (ت٢٣٠هـ) تقديم: الدكتور إحسان عباس – دار صادر – بيروت – ١٤٠٥هـ.
٦٥. العقد الفريد: لأحمد بن محمّد بن عبد ربّه الأندلسي- (ت٣٢٨هـ) – تحقيق: محمّد سعيد العريان – المكتبة التجارية الكبرى – القاهرة (د. ت).
٦٦. العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده: لأبي الحسن ابن رشيق القيرواني (ت٤٥٦هـ)-دار المعرفة – بيروت- الطبعة الأولى- ١٤٠٨هـ.

٦٧. عيون الأخبار: لأبي محمد، عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدنيوري (ت٢٧٦هـ)- دار الكتاب العربي- بيروت. طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية (د. ت).

٦٨. غريب الحديث: لأبي محمد، عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدنيوري (ت٢٧٦هـ)- تحقيق: د. عبد الله الجبوري- دار الكتب العلمية- بيروت- الطبعة الأولى- ١٤٠٨هـ.

٦٩. الفصول المختارة من العيون والمحاسن: للسيّد الشريف أبي القاسم عليّ بن الحسين المرتضى (ت٤٣٦هـ) - دار الأضواء - بيروت - الطبعة الرابعة- ١٤٠٥هـ.

٧٠. الفهرست: لأبي جعفر، محمد بن الحسن الطوسي- (ت٤٦٠ هـ)- تحقيق: الشيخ جواد القيومي- مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين - قم - الطبعة الأولى-١٤١٧هـ.

٧١. الكافي: لأبي جعفر، محمد بن يعقوب الكليني الرازي- (ت٣٢٨ أو ٣٢٩هـ) تحقيق: علي أكبر الغفاري- المكتبة الإسلامية - طهران - الطبعة الثالثة- ١٣٨٨هـ.

٧٢. الكامل في اللغة والأدب: لمحمد بن يزيد المبرد(ت٢٨٥هـ) علّق عليه: أبو الفضل إبراهيم - دار الفكر العربي - القاهرة- ١٩٧٨م.

٧٣. كتاب العين: للخليل بن أحمد الفراهيدي (١٧٥هـ)- تحقيق: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي- من منشورات دار الهجرة- قم- الطبعة الأُولى- ١٤٠٥ هـ.

٧٤. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: لأبي القاسم، محمود بن عمر الزمخشري - (ت سنة ٥٢٨ هـ)- دار المعرفة- بيروت- لبنان. (د.ت).

٧٥. الكنز اللغوي في اللسان العربي: (كتب لابن السكيت (ت٢٤٤ هـ) والأصمعي)- نشر وتعليق: د. أوغست هفنر- المطبعة الكاثوليكية للاباء اليسوعيين - بيروت- ١٩٠٣م.

٧٦. لسان العرب: لأبي الفضل، جمال الدين محمد بن مكرّم ابن منظور الأفريقي المصري- (ت ٧١١هـ) ـ دار صادر - بيروت - الطبعة الأولى- ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .

٧٧. مجاز القرآن: لأبي عبيدة، معمر بن المثنى التيمي (ت٢١٠هـ) - تحقيق: . د. محمد فؤاد سزكين- مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الثانية - ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.

٧٨. مجمع البحرين ومطلع النيّرين: للشيخ فخر الدين الطريحي- (ت ١٠٨٥هـ) تحقيق ونشر: قسم الدراسات الإسلامية في مؤسسة البعثة- قم-١٤١٤هـ.

٧٩. مجمع البيان في تفسير القرآن: لأبي علي، الفضل بن الحسن الطبرسي- (من أعلام المائة الهجرية السادسة) تحقيق: السيد هاشم الرسولي المحلاتي، والسيد فضل اللّه اليزدي الطباطبائي - دار المعرفة - بيروت - الطبعة الأولى- ١٤٠٦هـ.

٨٠. مجمل اللغة: لأبي الحسين، أحمد بن فارس (ت٣٩٥هـ)- معهد المخطوطات العربية- الكويت - ١٤٠٥هـ.

٨١. المجموع في شرح المهذب: لأبي زكريا النووي (ت٦٧٦هـ)- دار الفكر- بيروت(د.ت).

٨٢. مرآة العقول في شرح أخبار الرسول: لمحمد باقر المجلسي (ت١١١١هـ) - تحقيق: هاشم الرسولي المحلاتي- دار الكتب الإسلامية - طهران - الطبعة الثانية- ١٤٠٤هـ.

٨٣. المزهر في علوم اللغة وأنواعها: لعبد الرحمن جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)- تحقيق: فؤاد علي منصور- دار الكتب العلمية - بيروت- الطبعة الأولى - ١٩٩٨م.

٨٤. معاني القرآن: لأبي زكريّا، يحيى بن زياد الفرّاء (ت٢٠٧هـ) – تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمّد علي النّجار– دار السرور – بيروت (د. ت).
٨٥. معجم البلدان: لأبي عبد اللّه، ياقوت بن عبد اللّه الحموي الرومي البغدادي– (ت٦٢٦هـ) – دار الكتب العلمية – بيروت– الطبعة الأولى– ١٤١٠هـ.
٨٦. معجم الشعراء في لسان العرب: للدكتور ياسين الأيوبي– دار العلم للملايين– بيروت– الطبعة الثانية – ١٩٨٧هـ.
٨٧. معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع: لأبي عبيد، عبد اللّه بن عبد العزيز البكري الأندلسي (ت٤٨٧هـ) – تحقيق: مصطفى السقا –عالم الكتب – بيروت – الطبعة الثالثة– ١٤٠٣هـ.
٨٨. المعجم المفصّل في اللغة والأدب: لميشال عاصي وإميل بديع– دار العلم للملايين–بيروت– الطبعة الأولى– ١٩٨٧م.
٨٩. معجم مقاييس اللغة: لأبي الحسين، أحمد بن فارس (ت٣٩٥هـ) تحقيق: عبد السلام محمد هارون – دار الفكر – بيروت – ١٣٩٩هـ.
٩٠. المعجم الوسيط: للمجمع العلمي العربي بالقاهرة– إخراج : إبراهيم مصطفى– أحمد حسن الزيات– حامد عبد القادر– محمد علي النجار– دار إحياء التراث العربي– الطبعة الثانية– بيروت(د. ت).
٩١. المحبر: لأبي جعفر، محمّد بن حبيب الهاشمي البغدادي– المتوفّى سنة (ت٢٤٥ هـ)– تحقيق: الدكتورة إيلزه ليختن شتيتر– دار الآفاق الجديدة– بيروت(د. ت).
٩٢. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: لابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) تحقيق: محيي الدين عبد الحميد– دار الكتاب العربي– بيروت– لبنان– (د.ت) .
٩٣. المقتضب: لأبي العباس المبرد (ت٢٨٥هـ)– تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة – عالم الكتب – بيروت– (د. ت).
٩٤. من تاريخ النحو: لسعيد الأفغاني – دار الفكر – بيروت(د. ت).

٩٥. من لا يحضره الفقيه: للشيخ الصدوق أبي جعفر محمّد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي- (ت٣٨١هـ) – تحقيق: السيد حسن الموسوي الخرسان- دار الكتب الإسلاميّة – طهران-الطبعة الخامسة – ١٣٩٠هـ.

٩٦. الناصريات: للشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي العلوي- (ت٤٣٦هـ) – مطبوع على الحجر في ضمن كتاب الجوامع الفقهيّة- إيران(د. ت).

٩٧. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة: لجمال الدين أبي المحاسن، يوسف بن تغرى الأتابكي- (ت٨٧٤هـ)- مصر- وزارة الثقافة والإرشاد القومي المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر- ١٣٨٣هـ / ١٩٦٣م. نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب.

٩٨. النحو العربي مذاهبه وتيسيره: د مجهد جيجان- و د. محمد صالح- ود. عائد كريم- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي- جامعة بغداد ١٩٩٢م.

٩٩. النكت في تفسير كتاب سيبويه: للأعلم الشنتمري، أبي الحجاج، يوسف بن سليمان بن عيسى -(ت٤٧٦هـ) – معهد المخطوطات العربيّة – الكويت – الطبعة الأولى- ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

١٠٠. نهاية الإقدام في وجوب المسح على الأقدام: للقاضي نور اللّه التستري (ت١٠١٩هـ) تحقيق: هدى جاسم محمد أبو طبرة- منشور في مجلّة تراثنا – العدد (٤٧ – ٤٨- لسنة ١٤١٧هـ)- مؤسسة آل البيت لإحياء التراث – قم.

١٠١. وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة: للشيخ محمد بن الحسن الحرّ العاملي-(ت١١٠٤هـ) – تحقيق: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث- بيروت – ط٢ – ١٤٢٤ هـ. ٢٠٠٣م.

١٠٢. وفيات الأعيان: لأبي العباس، شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر ابن خلكان (ت٦٨١هـ) – تحقيق : الدكتور إحسان عباس – دار صادر- بيروت – ١٩٦٨ م .